جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : مباركة جلابية

بعنـوان :

تقييم مخاطر الائتمان في ظل المعايير الدولية

" دراسة تطبيقية على حالة وكالة BNA"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2014/06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ بكاري بلخير	(- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ عبد الغني دادن	(أستاذ التعليم العالي- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور/ قريشي جموعي	(- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقش

الإهـــداء

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرهما

والدي العزيزين

إلى من عرفت الصدق والنبل ولم يعرف قلبها سواهما

سهام بن الشيخ

إلى حسنة دنيازاد وهبة الرحمن

حافظ

إلى الكواكب التي عشت بينها وغمرتني بالسكينة

إخوتي وأخواتي

إلى رمز البراءة والطفولة، إلى الأغصان الغضة المحملة بعناقيد ثمار المستقبل

أميرة . فراس . نورهان . وائل . آدم . أكرم

إلى من حملني في دربهم الزمن وقاسمتني الأيام معهم ليكونوا صحبة اللقاء

كنزة . نبيهة . أسماء

الى الذي كاد أن يكون رسولا

أستاذي الفاضل

دادن عبد الغني

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

مباركة

الشكر

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى وصحبه أجمعين على إتمام هذا البحث المتواضع.

ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي **المشرف الدكتور عبد الغني دادن** على ماخصني به من التوجيه والتصويب ... وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقي.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل الأشخاص التي دعمتني وساعدتني في إنجاز هذا البحث خاصة الآنسة سهام بن الشيخ التي لا أنسى فضلها في توجيه للأخطاء ومساعدتي.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب،بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى، والله المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه على ذلك لقادر .

مباركة

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تقييم البنوك الجزائرية لمخاطرها الإئتمانية في ظل معايير بازل I و II، هذه الأخيرة التي تسعى جميع البنوك في شتى أنحاء العالم لمسايرتها ومواكبة تطوراتها، حيث نجد بأن بنك الجزائر بذل جهوداً معتبرة فيما يخص تدعيم آليات الإشراف والرقابة المصرفية، و تعزيز نظام الإنذار المبكر للمخاطر، و وضع شروط إعتماد البنوك لممارسة المهنة المصرفية في الجزائر.

حيث توصلنا إلى أن القطاع المصرفي الجزائري لا يستوفي معايير بازل بشكل كلي وخاصة معايير بازل II ، مما يعكس ضعف هذا القطاع في قياس وتسيير مخاطره. وعليه فإن من أهم التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري للتكيف مع معايير لجنة بازل، هو تطوير أساليب قياس المخاطر بما يتماشى مع إتفاقية بازل II خاصة أساليب قياس المخاطر الإئتمانية.

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي، معايير منح الائتمان، المخاطرة، إدارة المخاطر، لجنة بازل .

Résumé :

Cette étude a pour but de savoir comment évaluer les risques de crédit des banques sous Bâle I et II, le dernier que toutes les banques dans le monde entier à se tenir au courant des développements, où nous trouvons que la Banque d'Algérie, disant les efforts visant à renforcer les contrôles de la Banque et des mécanismes de contrôle et renforcer le système d'alerte du risque et de développer les conditions d'agrément des banques d'exercer la profession bancaire en Algérie.
Que nous avons atteint le secteur bancaire algérien ne respecte pas les normes de Bâle complètement, en particulier les normes de Bâle II, reflétant la faiblesse du secteur sur la mesure et la gestion des risques. Par conséquent, l'un des plus importants défis auxquels le système bancaire algérien de s'adapter aux normes du Comité de Bâle, est de développer des méthodes de mesure des risques conformément aux méthodes de mesure de risque de crédits de Bâle II en particulier.

Mots-clés : Bank credit, les critères d'octroi de crédit, risque, gestion des risques, le Comité de Bâle.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء.	III
الشكر.	IV
ملخص.	V
قائمة المحتويات.	VI
قائمة الجداول.	VII
قائمة الأشكال البيانية.	VIII
قائمة الملاحق.	IX
قائمة الإختصارات والرموز.	X
المقدمة.	أ
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة.	01
المبحث الأول : الأدبيات النظرية - الإطار المفاهيمي للدراسة-.	03
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع-.	17
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة.	22
المبحث الأول : الطريقة والأدوات.	24
المبحث الثاني : تحليل، وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.	26
الخاتمة.	53
قائمة المصادر والمراجع.	56
الملاحق.	62
الفهرس.	76

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - 2)	الموجودات وأوزانها حسب مقررات إتفاقية بازل I	12
(2 - 2)	ترجيح عناصر الأصول خارج الميزانية	13
(1 - 2)	جدول يبين تطور المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية من سنة 2005م إلى 2012م	26
(2 - 2)	جدول يوضح ترجيح عناصر الأصول داخل الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات لمالية من سنة2005م إلى 2012م	29
(3 - 2)	تطور المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية لعناصر الأصول خارج الميزانية	31
(4 - 2)	ترجيح عناصر الأصول خارج الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات لمالية من سنة2005م إلى 2012م	33
(5 - 2)	مجموع الموظفين	39
(6 - 2)	الوضعية المالية للمؤسسة	40
(7 -2)	وضعية الخزينة	41
(8 - 2)	تمويل الخزينة	41
(9 - 2)	نسب الهيكل المالي	42
(10 - 2)	القيمة الحالية الصافية VAN	43
(11 -2)	قائمة الأرصدة الوسطية للتسيير	44
(12 -2)	إنشاء وتوزيع القيمة المضافة	45
(13 - 2)	المردودية	46
(14 -2)	قدرة التمويل الذاتي	46

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	تطور عناصر الأصول داخل الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية من 2005م إلى2012م	27
(2-2)	ترجيح عناصر الأصول داخل الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية من2005م إلى2012م	29
(3 -2)	تطور عناصر الأصول خارج الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية من2005م إلى2012م	31
(4 -2)	ترجيح عناصر الأصول خارج الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية من2005م إلى2012م	33

قائـــــمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (01)	ميزانية 2005	62
ملحق رقم (02)	ميزانية 2006	63
ملحق رقم (03)	ميزانية2007	64
ملحق رقم (04)	ميزانية 2008	65
ملحق رقم (05)	ميزانية 2009	66
ملحق رقم (06)	ميزانية 2010	67
ملحق رقم (07)	ميزانية 2011	68
ملحق رقم (08)	ميزانية 2012	69
ملحق رقم (09)	التعليمة رقم 94/74	70
ملحق رقم (10)	رخصة الإلتزام (autorisation d'engagement) ST (124)	71
ملحق رقم (11)	Fiche de décision (وثيقة اتخاذ قرار)	74 -72

قــائمة الإختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الــدلالة
5 C’ s	Five Cs System
PRISM	Perspective ، Repayment ،Intention or Purpose ، Safeguards، Management
6C’s	Five Cs System + Control
G10	مجموعة الدول العشرة
(BIS)	Bank For International Settlements.
(OCDE)	Organisation for Economic and development
PET	عبارة عن مادة يتم بواسطتها تشكيل القارورة المراد إنتاجها
PEHD	نوع ثاني يستخدم لتشكيل نوع آخر من القارورات
BNA	البنك الوطني الجزائري
Cooke	مدير بنك إنجلترا المركزي

المقدمة العامة

توطئة:

شهد الإقتصاد العالمي تطورا كبيرا فيما يخص القطاع المالي والمصرفي الذي عرف توسع نشاط البنوك عن حدود دولها مما أدى بها إلى زيادة وتنويع الخدمات التي تقدمها، وبالتالي أصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك على درجة كبيرة من التعقيد في تسيير أصولها وخصومها بما جعلها تحقق عوائد مرضية من جهة، و تواجه أكبر قدر من المخاطرة من جهة أخرى، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية و من الصعب عليها التحكم في جميع متغيرات البيئة التي تنشط بها، و لمواجهة هذه المخاطر أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر، وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف البنوك .

لذا يمكن القول بأن تحديد المخاطر وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك ونموها وتحقيقها لأهدافها ، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود منه تحقيق أعلى عائد، فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدى إلى فقدان هذه العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتجية للبنك ، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى معايير موحدة يمكن إستخدامها في العمل المصرفي والمالي على المستوى الدولي ، بحيث تضمن درجة كافية من الرقابة المصرفية ، وحد أدنى من رأس المال وتحقيق درجة عالية من المنافسة.

وفي هذا السياق تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974م في مدينة بازل السويسرية بغرض تعميق العلاقة بين البنوك المركزية دولياً وتحفيز التعاون فيما بينها ، وقامت بوضع قواعد موحدة للرقابة تلتزم بها الدول الأعضاء أولا ثم تتبعها بقية دول العالم وتمت الموافقة على أول إتفاقية للجنة في جويلية 1988م وأطلق عليها إسم إتفاقية بازل I ، التي تؤكد على ضرورة احتفاظ البنوك برأس مال بنسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر ، لتدعيم مركزه المالي وحماية حقوق المودعين والمساهمين والحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند توظيف موارده سواء في الداخل أو في الخارج إزاء مخاطر عدم السداد، وتتلخص أهداف إتفاقية بازل في العمل على تقوية وإستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك ، وفي سنة 1999م قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار بازل II الخاصة بمعيار كفاية رأس مال البنوك، يحل محل إتفاقية عام 1988م ، والتي تهدف إلى تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية والاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك و زيادة درجة الشفافية بتوفير المعلومات الكافية ، ومن أهم محاور الاتفاق متطلبات رأس المال ؛ المراجعة الرقابية؛ انضباط السوق .

أدت هذه التطورات إلى تزايد أهمية الوظيفة الإئتمانية للبنك ، والتي تمثل مجموعة من القواعد والتعليمات والأساليب التي يمارس من خلالها البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط ، ويمكن إخضاعها للرقابة وتصحيح المسارات ، فالمركز المالي لأي بنك يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة ، بإعتبار أن جهود وقرارات الإدارة كافة تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض جيدة تتكون من مجموعة قرارات منح الائتمان والإقراض ذات جودة عالية تحقق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من

المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان ، حيث إن العائد من النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى .

والإشكالية المطروحة هنا

كيف تقيم البنوك الجزائرية مخاطرها الإئتمانية وفق معايير بازل I و II؟

وتتفرع هذه الإشكالية للتساؤولات الجزئية التالية :

- هل تساير البنوك الجزائرية المعايير الدولية (بازل I ، بازل II)؟
- هل تراعي البنوك الجزائرية أحدث أساليب قياس المخاطر الإئتمانية ؟
- ما هي الإجراءات المتبعة من طرف البنوك الجزائرية في منح الإئتمان؟

1 ـ فرضيات البحث:

- تطبق البنوك الجزائرية حاليا كلا من معايير إتفاقية بازل I و إتفاقية بازل II.
- تقيس البنوك الجزائرية مخاطرها الإئتمانية وفق أساليب بسيطة.
- تتخذ البنوك الجزائرية قرار منح الإئتمان على أساس الوضعية المالية للعميل.

2 ـ مبررات اختيار الموضوع :

بالنسبة لإختيار موضوع البحث تتجلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالأتي :

1 ـ يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه ونأمل أن نضيف إلى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث الجامعي .

2 ـ الميول والرغبة في البحث من هذا النوع بهدف معرفة كيفية منح القروض ومخاطرها .

3 ـ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى:

1 ـ معرفة مخاطر الائتمان بالإعتماد على معايير دولية؛

2 ـ إبراز أثر المعايير الدولية على عملية منح القروض؛

3 ـ تسليط الضوء على كل مايحيط بعملية الإقراض من أخطار وضمانات وكيفية سيرها للوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك .

4 ـ أهمية البحث:

1 ـ أهمية الدراسة الائتمانية التي يتم الحكم بها على ملاءة عميل أو مؤسسة معينة للحصول على إئتمان بمبلغ معين وبشروط محددة؛

2 ـ معرفة الطرق والعمليات الواجب إتباعها لتقييم خطر القرض والوقاية منه ،والتي تمكنها من تفادي عمليات تقديم القروض بطريقة عشوائية ؛

3 ـ أهمية إستخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية في المصارف .

5 ـ مجال وحدود البحث:

إقتصر البحث في جانبه النظري على دراسة ثلاث جوانب الأولى متعلقة بالائتمان المصرفي بالتركيز على معايير منح الائتمان وخصائص القرار المثالي للائتمان، أما الجانب الثاني متعلق بالمخاطر الائتمانية وأهم مفاهيم إدارة المخاطر أما الجانب الثالث فتعلق بماجائت به لجنة بازل في إطار النظم الإحترازية والمناهج المقترحة لتنقييم المخاطر الائتمانية .

أما الدراسة التطبيقية فإقتصرت على توضيح طريقة قياس المخاطر الإئتمانية في البنوك الجزائرية بالإستعانة بالقوائم المالية لأحد البنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري BNA) ، للسنوات 2005 إلى 2012، و ذلك إستنادا إلى التعليمة رقم 94-74 التي تتضمن أوزان المخاطر، حيث سنركز على ترجيح مخاطر الائتمان الممنوح للعملاء و المؤسسات المالية و المصرفية، وهذا من ناحية الجانب الكلي أما الجانب الجزئي فقمنا تقييم المخاطر الائتمانية في الوكالة البنكية وهذا بدراسة ملف قرض.

6 ـ منهج البحث والأدوات المستخدمة:

يخضع منهج البحث لمجموعة من المعايير أهمها طبيعة الدراسة والموضوع، حيث يعدان عاملان أساسيان وتماشيا وطبيعة هذا الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي ،حيث يبرز هذا المنهج في توضيح الإطار النظري للدراسة بغية الإحاطة بكافة المفاهيم بلجنة بازل I وأهم مقترحات لجنة بازلII في دعم السلامة المصرفية وتفعيل مناهجها في تقييم مخاطر الائتمان أما الجانب العملي فاقتصر على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA من خلال تقييم مخاطر الائتمان على المستويين الكلي و الجزئي (أحد فروع البنك) .

7 ـ صعوبة البحث:

ـ قصر الفترة الممنوحة لإعداد هذا البحث .

ـ صعوبة الحصول على بعض المعلومات من البنوك التجارية محل الدراسة .

8 ـ هيكل البحث :

ينقسم البحث إلى مقدمة، فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وخاتمة، كما يلي: **الفصل الأول** والذي يحمل عنوان **"الجانب النظري للدراسة"** تم تقسيمه لمبحثين. المبحث الأول كان بعنوان الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة - والذي تناول مفاهيم حول الائتمان المصرفي ومعاييره وأهم خصائص القرار المثالي للائتمان ، والمخاطرة وكيفية إدارتها وفي الأخير تم التطرق لمعايير بازل I .

أما المبحث الثاني كان بعنوان الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع - تم تطرق فيه للدراسات السابقة لنفس موضوع بحثنا.

الفصل الثاني كان بعنوان **"الجانب التطبيقي للدراسة"** تم تخصيصه لدراسة الحالة فقسما إلى مبحثين المبحث الأول ، المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛ أما المبحث الثاني كان تحت عنوان عرض ومناقشة نتائج الدراسة والاختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج..

و في الأخير ومن خلال الخاتمة تم إستعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول :

الجانب النظري للدراسة

تمهيد:

إن الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح الائتمان ، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

ومع مايشهده الإقتصاد العالمي من تطور أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، والتي تكون ناتجة عن نشاط البنك أو طريقة تسييره وإدارته، أو من عوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك، و تحت تأثير هذه الظروف، كان لزاماً على البنوك في أي نظام مصرفي أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار، وكان نتاج ذلك بداية التفكير والتشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من مخاطر العمل المصرفي، ثم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد، فكانت هناك اتفاقيات بازل .

وبناء على ماسبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الائتمان المصرفي ومخاطره مع التركيز على مخاطر الائتمان و التطرق إلى لجنة بازل وأهم المقترحات الجديدة لبازل II وكذلك إلى تأثير إتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري أما في الأخير سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة مع موضوع البحث .فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول : الأدبيات النظرية - الإطار المفاهيمي للدراسة-

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع-

المبحث الأول : الأدبيات النظرية ــ الإطار المفاهيمي ــ

إن موضوع الائتمان ومخاطره من المواضيع بالغة الأهمية لأنها تمكن البنك من دفع الفوائد المستحقة للمدعين لديه و من تحقيق قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم حول الائتمان ومعايير منح الائتمان؛ إدارة المخاطر أما في المطلب الثالث فسنتناول قياس المخاطر الائتمانية وفق لجنة (بازل I وبازل II) .

المطلب الأول :خطوات الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسطية الأخرى ،و لكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه .

الفرع الأول : مفهوم الائتمان المصرفي

نذكر فيما يلي مجموعة من التعريفات لمصطلح الائتمان:

- هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لإستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات[1] .
- هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى [2] .
- الائتمان المصرفي يرتكز بصورة أساسية على الثقة، ويمكن القول بأن الائتمان هو علاقة بين طرفين، دائن ومدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة [3].

[1] http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/05/blog-post_5419.html.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ، مؤسسة الأوراق ، الطبعة (1) ، الأردن 2002ص: 17.

[3] وفاء يحي أحمد الحجازي ، **المحاسبة عن القروض والائتمان ، كلية التجارة** . جامعة بنها ، ص: 10.

- يمكن تعريف منح الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين [1].

" باللغات الأوروبية فإن الكلمة المقابلة لكلمة قرض هي " crédit " أصلها هي الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "credere" . و كما يقول G. Petit Duit Aulis في كتابه حول مخاطر القروض البنكية ، " منح البنك يعني منح الثقة ، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله"[2].

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة [3] .

الفرع الثاني : معايير منح الائتمان

نظرا لتمتع إدارة الائتمان في البنوك التجارية بميزة تنافسية هامة من حيث قدرتها في معرفة العميل واحتياجاته ، وبمعنى آخر قدرتها في التحليل الائتماني وقد أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية في تستخدم في التحليل الائتماني وهي: 5 C' s، 5P's، PRIS

I .نموذج المعايير الائتمانية 5 C' s :

1 ـ القدرة على الإستدانة (capacitiy) :

هي من أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ورغم أنها تحدد مقدرة العميل في إعادة ماتم إقراضه من البنك ، فيما يرى البعض الآخر أن القدرة هي مقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان ، وهي تعتمد على التدفق السابق والمتوقع في المستقبل [4].

[1] ميرفت علي أبو كمال . الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف و **وفقا للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية**

[2] شاكر قزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000) .ص.90.

[3] سيف هشام صباح الفخري ، **الائتمان المصرفي ودورالتوسع الائتماني في الأزمات المصرفية** ، مذكرة ماجستير العلوم المالية والمصرفية . جامعة حلب، كلية الاقتصاد ، 2009، ص:02

[4] محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام: **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**،الدار الجامعية مصر 2000 ، ص (282281) .

أي مدى قدرة العميل على تحقيق أرباحه من المشروع الممول لسداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه ، وهذا المعيار من أكثر المعايير التي تؤدي بالبنوك إلى الوقوع في المخاطر الائتمانية وذلك في حالة عدم قدرة العميل على سداد التزاماته للبنك [1].

2 ـ شخصية العميل (character):

وذلك بدراسة السلوك الائتماني للعميل في الماضي، الإطلاع على تعاملات العميل وعلاقاته السابقة مع البنوك، خبرة العميل في المشروع الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري، مدى استقراره العائلي وتحصيله في العمل.

3 ـ رأس المال (capital) :

يعكس رأس مال العميل المقترض إمكانياته المالية؛ لأنه يؤكد مقدرته على السداد في الأجل الطويل. وكلما كان رأس مال المنشأة كبيرا كان ذلك مؤشرا في تقدير الملاءة المالية للمنشأة.

4 ـ الضمان (collateral) :

مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي [2].

5 ـ الظروف الاقتصادية (Economic conditions) :

يقصد هنا بالظروف المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره، لذا يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل .

رغم أهمية العوامل السابقة إلا أن البنوك تعتبر أن أقل هذه العوامل أهمية الضمان collateralلأنها تتوقع أن يتم سداد القرض من الأرباح وليس عن طريق بيع الأصل الضامن [3].

II .نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P's :

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف (5P'S)

[1] إيمان أنجرو ، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض . (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)** ،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بإختصاص المحاسبة ،جامعة تشرين .كلية الإقتصاد . قسم المحاسبة ، 2007/2006م .1427 هـ ص: 34 .

[2] حمزة محمود الزبيدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 146.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى 2000، دار المعرفة الجامعية، ص: 162.

1 ـ نوع العميل (People):

وهذا من خلال تكوين صورة واضحة وكاملة عن شخصيته، وذلك من خلال مقابلة العميل والحصول على كل المعلومات والبيانات التي ترغب فيها إدارة الائتمان.

2 ـ الغرض من الائتمان (Purpose) :

والتي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الإستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا الحد من التحقق ورفض الطلب .

3 ـ قدرة العميل على السداد (Payment):

يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الإستحقاق ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل .

4 ـ الحماية (Protection):

هو استكشاف احتمالات وأدوات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وذلك من تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل .

5 ـ النظرة المستقبلية (Perspective):

هي إستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان .

III .نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ : PRIS

1 ـ التصور (Perspective):

ومضمون هذا المعيار هو الفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان .

2 ـ القدرة على السداد (Repayment) :

ومضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها .

3 - الغاية من الائتمان (Intention or Purpos) :

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المطلوب، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل أساس الدراسة [1].

4 ـ الضمانات (Safeguards) :

يجب تحديد الضمانات التي يطلبها المصرف ليكون ضامنا لإسترجاع الائتمان الذي سيتم منحه، وذلك لمواجهة إحتمالات عجز العميل عن السداد .

5 ـ الإدارة Management

ويتم ذلك من خلال التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله، وتحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد[2] .

مما سبق نستنتج أنه لايوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان ، ومضامينها تتداخل وتشترك فيما بينها وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل وقدرته على تسديد التزاماته تجاه المصرف ،وكذلك تحديد عملية منح الائتمان[3] .

الفرع الثالث: خصائص القرار المثالي للائتمان

يتسم الإقراض الجيد بعدد من الخصائص والتي بتوافرها يصعب حدوث التعثر* ويجب على متخد القرار الائتماني أن يسعى جاهدا على توافرها في قراره ، وأهم هذه الخصائص :

1 ـ السيولة : وتعني إمكانية التصفية الذاتية للائتمان،كما في حال التسهيلات بضمان بضائع ، والاعتمادات المستندية والسداد كاملا في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها .

2 ـ الربحية: يجب على صانع القرار الائتماني أن يوازن بين المخاطر المصاحبة لقراره الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه مع الأخد بالحسبان السياسة الائتمانية للمصرف فيما يتعلق بنوع الائتمان الممكن منحه وأسعار العائد واجبة التطبيق .

[1] حمزة محمود الزبيدي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص ـ ص: 156 ـ 158.

[2] www.kibs.edu.kw

[3] إيمان انجرو ، **مرجع سبق ذكره** ،ص: 25.

* التعثر: يعني إظطراب العلاقة الطبيعية بين العميل المقترض . بصرف النظر عن شكله . وبين المصرف المتعامل معه كعميل إئتمان وهو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف بناء على ما تم الاتفاق عليه مسبقا.

3 ـ الأمان : أي تأكد المصرف من أن الأموال المقرضة سوف يتم إستردادها في الوقت المحدد للسداد ،وتأكيده على توافر السيولة كما تقدم . من أجل المحافظة على قدرة المصرف على الوفاء ـ والتحقق الكامل من توافر الجدارة الائتمانية للمقترض*.

4 ـ التنويع أو الانتشار : تلعب سياسة التنويع دورا هاما في توفير درجات كبيرة من الأمان وتقليل المخاطر التي يواجهها المصرف،وذلك بهدف توزيع المخاطر و تجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة [1].

5 ـ الضمان : عنصر أساسي ورئيسي في إتخاذ القرار الائتماني وهو عنصر يصعب التغاضي عنه أو إهماله ، حيث يكون كخط دفاع لحالات الطوارئ الغير منتظرة[2] .

المطلب الثاني : طبيعة مخاطر الائتمان المصرفي

- يعرف (Betty) وآخرون المخاطرة "أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"أو"هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد"[3].
- يعرف VAUGHAN المخاطرة بأنها إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع [4].
- يعرف JOEL BESSIS المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية [5].

الفرع الأول : مفهوم مخاطر الائتمان (Risque de crédit):

- تعرف مخاطر الائتمان بأنها خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد[6] .
- إن السبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية أنها وليدة عوامل متعددة إلا أن العامل الجوهري ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من ائتمان أو فوائده أو الإثنين معا [7].

---

*الجدارة الائتمانية للمقترض : هو أحد المبادئ التقليدية المستقرة في الدراسات والمدارس المصرفية والائتمانية، وهي المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب إقتراض من المصرف

[1] حسين ذيب ، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان . دراسة حالة : البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة** . مذكرة ماجستير غير منشورة ، إقتصاد وتسيير، ص: 77.

[2] إيمان أنجرو ، **مرجع سبق ذكره**،ص:31.

[3] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1999، ص.440.

[4] طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية الإسكندرية ،1999الجزء الثاني، ص: 17.

[5] Joel Bessis, Risk Management in Banking , John Wiley & Sons Ltd, 1998 , p.5.

[6] ميرفت علي أبو كمال، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 81 .

[7] إيمان أنجرو **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجيا)** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2006 . 2007 ، ص: 34 .

- وتعرف أيضا بأنها : إحتمال عدم التزام العميل بالوفاء بإلتزاماته تجاه المصرف في الموعد المتفق عليه لسداد القرض وتسمى (مخاطر التمويل أو مخاطر الإستثمار أو مخاطر المداينة) [1].
- تنشأ المخاطر الائتمانية عن عدم قدرة و/أو عدم رغبة الطرف المتعامل Counter Party في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول Country Risk، وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و/أو الاعتمادات المستندية[2].

الفرع الثاني : إدارة المخاطر بالبنوك (Risk Management) :

يجب على المصرف المقرض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه، لذا فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضًا. فيعمد إلى تحليل قدرة المقترض على السداد[3] .

ونتيجة لذلك فإن إدارة مخاطر الائتمان تتطلب إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة ، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة[4].

كما تعرف إدارة المخاطر بأنها: "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا"[5].

وبتالي على المصارف أن تعمل وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الائتمان حتى يمكن القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو الأطراف الأخرى في عقد التمويل[6].

الفرع الثالث: تقييم المخاطر

يجب أن يظهر تقييم المخاطر مواطن القوة والضعف لدى البنك ويجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه مثل مخاطر الإقراض؛ السوق؛ السيولة؛ مخاطر السمعة و غيرها وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر ونذكر منها :

---

[1] عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري ،**مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية** ، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد الإسلامي ، المملكة العربية ،2005م ص:113.

[2] صالح رجب حماد ، مدير دائرة الامتثال ، **أثر المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي،بنك الأردن** ، مقدم إلى المؤتمر العالمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة ،ص:5.

[3] بلعجوز حسين. غزي محمد العربي ، **دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي** ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،ص:4 .

[4] قاسيمي آسيا ، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير ، فرع . مالية مؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة بمورداس ،ص: 23

[5] رانية زيدان شحادة العلاونة ، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"حالة الأردن"، بكالوريوس شريعة ودراسات إسلامية جامعة مؤتة 1997**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك/ الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك ،ص:31.

[6] طارق الله خان حبيب أحمد، ورقة مناسبات رقم 5 ، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة ـ 2003م ،ص:37.

1 - تجنب المخاطر (Avoidance of Risk) :

في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط .

2 - تحويل المخاطر (Transfer of Risk) :

تحويلها إلى طرف آخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة التأمين، الحصول على ضمانات، التحوط ..

3 - قبول الخطر (Acceptance of Risk) :

يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على إعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر أي يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية أنظمة رقابية كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير تقلل من أثر الخسائر على البنك [1].

المطلب الثالث : قياس المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل

الفرع الأول :تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر *G10 في نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) بمدينة بازل بسويسرا و ذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، و إزدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك الأمريكية، و تعثر كل من بنك فرنكلين الأمريكي و بنك هيرستات الألماني وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك و ذلك في ثلاث جوانب :

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة و مشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة و تنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة و فاعلية الرقابة المصرفية؛
- تحفيز و مساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين و الجهاز المصرفي، و يحقق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية [2].

تأسست لجنة بازل عام 1974 في الدول الصناعية العشر بين محافظي البنوك المركزي nformall ؛ فهي تنظيم غير رسمي بمدينة بازل السويسرية تحت إشراف بنك التسويات الدولية؛ وأطلق عليها تسمية : G10

[1] إبراهيم الكراسنة . **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**،أبو ظبي مارس ،2006 ، معهد السايات الإقتصادية، صندوق النقد العربي ،ص: 49 .

* الدول العشرة : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا .

[2] طيبة عبد العزيز ، مرايمي محمد . **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**،الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام 11 ـ 12 مارس 2008، ص: 9 .

"لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية "Committee On Banking Regulation And Supervisory Practices[1]،وقد أطلق على تلك اللجنة مسميات ثلاثة :

- ✓ لجنة بال Bal نسبة إلى مكان إنعقادها بمدينة بال بالفرنسية .
- ✓ لجنة بازل Basel نسبة إلى مدينة بازل بالإنجليزية .
- ✓ لجنة Cooke نسبة إلى رئيسها مدير بنك إنجلترا المركزي، وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية،

وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال ، والذي عرف باتفاقية بازل I وذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا [2] .

وعلى الرغم من أن توصيات اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية ، إلا أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة؛ وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف [3].

وقد ركزت اللجنة على جانب هام وهو معدل كفاية رأس مال وسمي بمعيار نسبة ملاءة رأس المال؛ حيث هو نسبة كفاية رأس مال البنك من ناحية إلى الموجودات الموزونة بحسب المخاطرة من ناحية أخرى على أن لا تقل نسبة رأس المال إلى تلك الأصول عن 8% كحد أدنى .وكان إتفاق بازل عند صدوره في عام 1988 يغطي مخاطر الائتمان فقط [4].

و قد قامت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: و تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية . المنخفضة . و التي تضم دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE)*، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية ، حيث ترى لجنة بازل أن مجموعة محددة من دول العالم ممثلة في هذه الدول ، أما **المجموعة الثانية:** و تشمل باقي دول العالم، و إعتبرتها لجنة بازل دولا ذات مخاطر مرتفعة ،و فيما يلي نتعرض لمكونات معدل كفاية رأس المال و الصيغة التي تم تحديده بها[5].

لمزيد من التفصيل عن اللجنة المصرفي يمكن الإطلاع على :

[1] Basle Committee on Banking Supervision, Core Principles for Effective Banking Supervision, Basle , September 1997.

[2] مها نظير محمود سعد، **تحديث القطاع المصري في ظل بازل III وبازل II (دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجاري)**، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري 2012 ص: 8 .

[3] فاطمة بن شنة . **إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2009/2008 ، ص: 20 .

[4] شرين محمد سالم أبو قعنونة . **إدراة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة** . جامعة عمان البلقاء التطبيقية، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله . ذو الحجة /1427هـ . الموافق: كانون الأول / 2006م،ص:156 .

* Organisation for Economic and development (OCDE) وهي المنظمة التي تقوم بعقد ترتيبات إقراضية خاصة بصندوق النقد الدولي .

[5] سليمان ناصر، **"النظام المصرفي الجزائري و إتفاقية بازل"**، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أيام 14-15ديسمبر، 2004، ص: 02.

معدل كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند/ مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها ≤ 8 %

I .مكونات رأس المال:

قسمت لجنة بازل رأس المال إلى شريحتين : المستوى الأول رأس المال الأساسي (رأس المال والاحتياطات)، والمستوى الثاني رأس المال التكميلي. وحددت بأن المستوى الأول يجب أن يمثل 4% من الأصول المرجحة، وفضلت في تقييم كفاية الأموال الخاصة بنسب المخاطرة المرجحة حسب أصناف الأصول وذلك تبعا لدرجة المخاطرة النسبية، وحددت اللجنة ضمن مقرر بازل l خمسة أوزان ترجيحية تطبق بغرض حساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان مع الأخذ بعين الإعتبار إنتماء المقترض لأي دولة في المجموعتين (OECD ودول خارج OECD) وترجيحات الأصول داخل الميزانية[1] .

الجدول رقم : (1 – 2) يوضح الموجودات وأوزانها حسب مقررات إتفاقية بازل I

درجة المخاطرة	نوعيَّة الأصول
%0	النقديَّة + المطلوبات من الحكومات المركزيَّة والبنوك المركزيَّة والمطلوبات بضمانات نقديَّة وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزيَّة في بلدان OECD.
10 %إلى 50 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلِّيَّة (حسبما يتقرَّر وطنيًّا)
% 20	المطلوبات من بنوك التنمية الدوليَّة وبنوك دول منظَّمة +OECD النقديَّة رهن التحصيل.
% 50	قروض مضمونة برهونات عقاريَّة، ويشغلها ملاَّكها.
% 100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجاريَّة + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظَّمة OECD ويتبقَّى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصاديَّة + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر : سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري و إتفاقية بازل"، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أيام 14— 15ديسمبر، 2004، ص: 289 .

[1] حفيان جهاد . **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية . دراسة إستبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية ، ص: 50 .

أما الأصول خارج الميزانية يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها كما هي موضحة في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم : (2 – 2) ترجيح الأصول خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	البنود
%100	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض .
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، الكفالات) .
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالإعتمادات المستندية

المصدر : بريك حيزية ـ أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك . دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقلة من 2005إلى 2009،ص: 52 .

أخيرا يمكن أن نشير إلى أن مقترحات لجنة بازل ستكون لها دون شك نتائج مهمة بالنسبة لمجموعة كبيرة من الدول ليس فقط بالنسبة لتدفق رؤوس الأموال و لكن أيضا بالنسبة لطبيعة الأنظمة الإشرافية التي سيكون على الدول الالتزام بها [2].

الفرع الثاني: مقترحات لجنة بازل II

إقترحت لجنة بازل نفسها إطار جديد لكفاية رأس المال في وثيقتها المطروحة للمناقشة والتي صدرت مؤخرا .ومن المتوقع أن يصبح هذا الإطار الجديد نافذ اعتبارا من عام 2001م؛ ويهدف إلى سد الثغرات في الإتفاقية الحالية وقد صمم هذا الإطار ليؤدي إلى: إظهار مخاطر البنوك بصورة حقيقية أكثر والأخذ في الحسبان التطورات في السوق وخاصة توفر الإبداع التقني والمعلومات وكذلك إبراز التطورات في مجال قياس المخاطر والسيطرة عليها[3].

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، إرتكز الإطار الجديد للجنة بازل ll على ثلاثة دعائم أساسية، وركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاثة لتحقيق فعالية رأس المال الجديد، وتعتقد اللجنة أن التطبيق الأفضل للاتفاقية الجديدة يتم عن طريق الإلتزام بهذه الدعائم و هي [4] :

[1] رقية بوحيضر ، مولود لعرابة . **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي،م23ع2،ص ص: 3 50 2010 م/1431 هـ)، ص:17 .

[2] www .clubna da .jeeran .com

[3] محمد عمر شابرا ، طارق الله خان . **الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية** . ورقة مناسبات رقم 3، جدة المملكة العربية السعودية 1421 هـ . (2000 م)، ص: 56.

[4] بريش عبد القادر ، حبار عبد الرزاق . **سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات . دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، الملتقى الدولي: تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية،ص:02.

1 . الدعامة الأولى : المتطلبات الدنيا لرأس المال Pillar I: Minimum Capital Requirements

يقدم المقترح الجديد طرق و مداخل تتراوح بين البسيط و المعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر، هذا و قد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية (مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل) [1] .

2 . الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية Supervisory Review Process

تركز الدعامة الثانية على عملية المراجعة لتنفيدها على المستوى الوطني ، ويتطلب تدقيق المراجعة من المشرفين وعلى المصارف أن تقوم بإجراء عملية تقييم شامل لكفاية رأسمال على أساس مايلي [2]:

- مجلس الرقابة والإدارة العليا؛ التقييم السليم لرأس المال
- التقدير الشامل للمخاطر
- الرقابة وإعداد التقارير؛ مراجعة عملية الرقابة الداخلية .

3 . الدعامة الثالثة : انضباط السوق Market Discipline

وذلك من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب المصارف بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطرة التي تواجه المصارف لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال [3].

هناك افصاح أساسي وافصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الافصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي:نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وادارة المخاطر،بالاضافة إلى كفاية رأس المال[4].

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة إستشارية فنية لا تستند إلى إتفاقية دولية ولا تمتلك أي إلتزام لأي سلطات قانونية ومن ثمة تكون مقرراتها غير ملزمة بطريق مباشر ، وإنما تضطلع اللجنة بمهمة وضع قواعد ومعايير إشرافية عامة وتوصي بأفضل السبل لتطبيق هذه القواعد[5] .

---

[1] بريش عبد القادر،**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 . 2006،ص:116.

[2] سميرة حسين الخزرجي، **إدارة المخاطر المصرفية وإتفاق بازل II** ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،شباط 2013،ص: 11.

[3] ميساء محي الدين كلاب . **دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، الجامعة الإسلامية . غزة، كلية التجارة، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال،1428هـ . 2007م،ص:28 .

[4] مفتاح صالح، رحال فاطمة . **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي** . المؤتمر العالمي التاسع: النمو والعادلة والاستقرار من منظور إسلامي أيام من 09 - 10 سبتمبر 2013 ، إسطنبول تركيا ، ص:07 .

[5] حبار عبد الرزاق . **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي . حالة دول شمال إفريقيا**، جامعة الشلف . الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد السابع، ص:87 .

I .أوجه الإختلاف بين بازل I بازل II : الإختلاف الخاص باحتساب كفاية رأس المال وهي كما يلي[1]:

- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغييرا جذريا
- إضافة نوع جديد من المخاطر ، هي المخاطر التشغيلية ومطالبة البنوك بالإحتفاظ برأس مال لمواجهتها؛
- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية، وتحديد متطلبات رأس المال وهذه الطرق هي: المدخل المعياري، المدخل الأساسي، والمتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطرة؛
- يدعم تطبيق إتفاق بازل II تحقيق رأس المال الإقتصادي والذي يأخذ في الإعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال بالمخاطرة .

II .العامل المشترك للدعائم الثلاثة لإتفاق بازل II :

تعزيز مسؤوليات المدراء

وهذا من خلال معرفة وفهم النماذج الداخلية ؛صياغة السياسات والإستراتجيات لتسيير المخاطر؛تعزيز دور المراجعة الداخلية والسياسة العامة لتخصيص الأموال وكذا تحسين المعلومات حول هيكلة ونشاط البنك : Know your structure ؛ توثيق المعلومات

الفرع الثالث :تأثير اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري

يسعى بنك الجزائر إلى توفير بيئة مصرفية في الجزائر تتماشى و المعايير الدولية، من خلال خلق جهاز رقابي مع فرض قواعد صارمة للحذر من المخاطر، ويمكن تحديد العمليات التي تجرى في ضوء التنظيم الاحترازي الجزائري وفق البنود التالية [2] :

- عمليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية والحصول على الاعتماد و الترخيص بالنشاط
- قاعدة رأس المال الأدنى، قاعدة كفاية الأموال الخاصة الصافية وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك .

إن النظام رقم 91 - 09 المؤرخ في 14 أوت 1991 المعدل والمتمم بالنظام رقم 95 – 04 المؤرخ في 20 أفريل 1995 والمتعلق بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية وتعليمة بنك الجزائر رقم 74– 94 الصادرة في 29 نوفمبر1994م، والتي عوضت سابقتها رقم 34 – 91 المؤرخة في 1991/11/14 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles المعروفة عالميا، لتسيير البنوك والمؤسسات المالية وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال .

[1] ميرفت علي أبو كمال، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص42 .43 .

[2] محمد زرقون، حمزة طيبي . **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازلII** ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر ، ص:12 .

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الإنتقالية التي يمر بها الإقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م وذلك وفق المراحل التالية [1]:

- 4% مع نهاية شهر جوان 1995 .
- 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997.
- 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

وقد حددت المادة 5 من التعليمة رقم 94/74 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل I [2].

أما بالنسبة لإتفاق بازل ll فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، والتشغيلية) تماشيا مع ماورد في هذا الإتفاق[3] .

ورغم كل هذه القوانين إلا أن النظام المصرفي الجزائري لم يعرف إصلاحا جذريا إلا في عام 1990 بإصدار القانون 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان المتطورة[4] .

[1] تعليمة **بنك الجزائر الخاصة بالقواعد الإحترازية** رقم 94 . 74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 .

[2]- http://www.shbab1.com/2minutes.htm .

[3] سليمان ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 11

[4] فائزة لعراف . **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008)**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة . الجزائر، ص:155 .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع –

سنقوم في هذا البحث إلى عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع من حيث الأهداف والنتائج و أوجه الاختلاف والتشابه.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

☑ دراسة بوراس أحمد ،عياش زبير، بعنوان **الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية"**، الدراسة عبارة عن مقال في المجلة جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر 2008 للعلوم الإنسانية العدد 30 . ديسمبر2008، المجلد ب ، ص.ص. 215 -237 ، مجلة العلوم الإنسانية .

هي دراسة نظرية هدفت لتسليط الضوء على واقع الرقابة المصرفية في الجزائر وآفاقها حيث تتناول تطور الجهاز المصرفي الجزائري و إصلاحاته ، تم التطرق إلى آليات وأدوات بنك الجزائر في الرقابة على السياسة النقدية وكذا التعرض إلى واقع الرقابة المصرفية الاحترازية وجهود بنك الجزائر في تدعيمها ،وفي الأخير تم الوقوف على آفاق الجهاز المصرفي الجزائري وبنوكه في ظل التكيف مع معايير بازل الدولية ومن النتائج المتوصل لها أن الآفاق المتوقعة للجهاز المصرفي للتكيف مع المعايير الدولية هو الإسراع في تحقيق المزيد من التوافق مع المعايير بازل بالاتجاه نحو إصلاح التسيير الاحترازي لقطاع البنوك والالتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، وهذا كخطوة أولى لتبيين المعايير الجديدة القائمة على الدعائم الثلاثة : كفاية رأس المال ، المراجعة الإشرافية وإنظباط السوق .

☑ دراسة حمني حورية ، مذكرة ماجستير **حول آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها** ، حالة الجزائر الإخوة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية (2005– 2006) ، تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : ماهي مختلف الآليات والأساسية التي يتبعها البنك المركزي لفرض رقابته على البنوك التجارية ؟

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابية البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية ، وتقييم فعاليتها وواقع تطبيقها في الجزائر ، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الاحترازية والتي تعد أحدث وأهم أسوب للرقابة المصرفية . وتمثلت نتائج الدراسة في :

إن الجزائر على غرار بقية الدول قد استخلصت لوضع التنظيم الاحترازي المطبق على بنوكها من أعمال لجنة بال حول الرقابة البنكية ، محاولة في ذلك تكييفها مع الواقع المصرفي الوطني .

☑ دراسة ميساء محمد الذين كلاب ،**دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها** . دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال 1428 هـ . 2007م، الجامعة الإسلامية . غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم إدارة الأعمال .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دوافع تطبيق دعائم بازل II تشخيص التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيق دعائم بازل II والوقوف على الاستعدادات التي قامت بها السلطات الرقابية الممثلة بسلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازل II ، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي .

☑ دراسة سعاد بن طرية ، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية** ـ دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة وكالاتها (ورقلة . تقرت) 2007 - 2009 ،مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية لمعالجة الموضوع ، وذلك بإستخدام أسلوبين الاستقصاء والإحصائي بتطبيق طريقة الإنحدار المتدرج .

☑ دراسة إيمان انجرو ، التحليل **الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)** ،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة . جامعة تشرين، كلية الإقتصاد . قسم المحاسبة ،2006/2007م .

تهدف هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره و كذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الإقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب ، وكذا يهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان بعد منحه للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة و الفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض وكذلك لأهمية الدراسات الائتمانية والتحليل المالي الوقاية من الأخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضياع . ومن أهم النتائج المتوصل إليها : أن المصرف الصناعي هو المصرف المعني بدعم الصناعة المحلية وزيادة حجم الإقراض ؛الزيادة الكبيرة في حجم القروض الممنوحة؛ عدم إعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان ، تركيز المصرف على الضمانات .

☑ دراسة قاسيمي آسيا ، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2008 /2009م .

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بآليات وأدوات إدارة الأخطار في نوع المستجدات البنكية ، من أجل المعرفة الجيدة لنطاق العمل المالي والمصرفي والتقنيات المقدمة في عالم اليوم في سبيل إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالضمانات والكشف عن كل المشاكل التي تواجهه، واستنباط الحلول للتقليل من آثارها ، حيث توصلت الدراسة إلى ضعف النظام المعلوماتي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على المعلومات المتعلقة بزبائنه والتي تسمح له بإصدار القرارات السليمة لمنح القرض ، والكشف المبكر عن حالات عدم الدفع الممكنة؛ عملية تكوين المؤونات لتغطية المخاطر ضعيفة وفي بعض الحالات منعدمة ، وهذا ما يعني إهمال البنك لضرورة تغطية المخاطر .

☑ دراسة سليمان ناصر ،بعنوان **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ،العدد السادس (2006) .

تهدف هذه المقالة إلى أهم التطورات المتعلقة بالقطاع المصرفي في ظل العولمة ومدى تأثير كل هذه التطورات على النظام المصرفي الجزائري ومدى مسايرته لهذه المعايير العالمية حتى تصبح ملزمة التطبيق من طرف البنوك في الجزائر وأهم ما توصل إليه من نتائج أن النظام المصرفي قد ساير اتفاقية بازل I من خلال إصدار التنظيم رقم 91 - 09 ثم التعليمة رقم 74/94 الموضحة لكيفية تطبيق ذلك التنظيم .

☑ دراسة حسين ذيب بعنوان **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010** ،مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير فاعلية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان على مستوى البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، ولغرض معالجة إشكالية البحث تم الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة ، أما الجانب التطبيقي فقد تم تصميم إستبيانة وخلصت الدراسة إلى وجود تاثير قوي و ذو دلالة إحصائية لفعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان في البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، حيث بينت الدراسة أن ما نسبته 74% من قدرة البنوك في تسيير فشل الائتمان .

☑ Altman Edward**, Financial Ratios Discriminant analysis and the prediction of corporate Bankruptcy** Journal of finance 1968.

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات ، وقد إستخدمت التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات من القوائم المالية للشركات ، وقام بإجراء دراسة على 33 شركة غير مفلسة و33 شركة مفلسة خلال الفترة (1946 ـ 1965) وكلا الصنفين متساويين في نوع الصناعة وحجم الأصول وقام بتحليل 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للشركات ؛ وتوصلت الدراسة إلى أن النسب التالية هي من أهم النسب التي يمكنها التنبأ بإفلاس الشركات (رأس المال إلى مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات ، المبيعات إلى إجمالي الأصول .

المطلب الثاني : التعليق على الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة وجدنا أن جل الدراسات تركز دراستها على البنوك التجارية، كما أنها تتشابه من حيث الهدف الذي ترغب في الوصول إليه، ونجد أنها تختلف من حيث الزمن والمكان الذي تمت فيه الدراسة. كما إختلفت أيضا من حيث العينة المختارة وبالتالي إختلاف الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة فمنها من تقوم ببرنامج spss ومنها من تستخدم التحليل المالي في إتخاد القرار الائتماني وترشيده ، إلا أنها أجمعت على إستنتاج واحد وهو الخروج بقرار منح الائتمان وفق معايير تساعد في ترشيد القرار الائتماني ، بالنسبة لطريقة المعالجة فهناك أوجه تشابه وأوجه إختلاف بين الدراسات السابقة يمكن تلخيصها في أن كل الدراسات أعطت أهمية للمعايير الدولية في قرار منح القروض وهذا لتدنئة المخاطر وهذا ما سيتم اختباره على مجتمع دراستنا ، وهناك دراسات ركزت على مجموعة النسب المالية للتنبؤ بفشل المصارف ، وأخرى ركزت على أهمية التحليل المالي في إتخاد القرار الائتماني ، وما يميز دراستنا أننا قمنا بتطبيق التعليمة 94/74 المتعلقة بتسيير قواعد الحيطة والحذر على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الزمنية (2005م إلى 2012م) هذا من جهة ، و من جهة أخرى قمنا بدراسة ملف لمعرفة ماهي الإجراءات التي تؤدي بالخروج إلى قرار سليم لمنح الائتمان .

خلاصة الفصل :

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالإئتمان المصرفي من تعريفه و أهميته، والمعايير المتعلقة به وأهم الخصائص القرار المثالي للائتمان بالإضافة إلى مفهوم المخاطرة وكيفية إدارتها، وكذا التطرق إلى قياس المخاطر الائتمانية عن طريق لجنة بازل ، ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل لها من خلال هذا المبحث فيما يلي :

- يعتبر الائتمان عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء كان في الحال أو في وقت معين؛
- يقصد بالمخاطرة الآثار الغير مواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأس ماله؛
- تعرف المخاطر الائتمانية إحتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض؛
- تهدف لجنة بازل إلى المساعدة في تقوية وإستقرار النظام المصرفي الدولي؛ الحد من الآثار المنافسة غير عادلة

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والذي تم من خلال إستعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، عينتها، طريقة المعالجة، وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل لها .

الفصل الثاني :

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري والذي يتناول مفهوم الائتمان المصرفي وأهم المعايير التي تحكمه وإلى تعريف المخاطرة وكيفية إدارتها؛ وفي الأخير تطرقنا إلى قياس المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل ، وكذا الدراسات السابقة للموضوع ، سنحاول في هذا الفصل إختبار مدى تطابق الجانب النظري لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي مع الواقع العملي ، لذلك سنتناول مبحث يتعلق بالأدبيات التطبيقية كما قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول نقدم فيه أدوات وطريقة جمع المعلومات للدراسة التي تساعدنا في التحليل الإحصائي للنتائج، أما المطلب الثاني لعرض ومناقشة النتائج لكي نبرهن على مدى صحة الفرضيات أو نفيها .

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات:

نوضح في هذا المبحث بعض جوانب الدراسة وعينتها، وتحديد متغيراتها، وكيفية قياسها ، وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة ؛كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين .

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

يحتوى هذا المطلب على ثلاثة فروع الأول يتناول مجتمع وعينة الدراسة ، أما الثاني فتطرقنا فيه لطريقة جمع وتلخيص المعطيات بينما الفرع الثالث تم فيه تحديد متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها.

الفرع الأول : إختيار مجتمع وعينة الدراسة

يناقش هذا البحث واقع مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل ومدى توافقها في المصارف الجزائرية وهذا على المستوى الكلي للبنك أما على المستوى الجزئي فقمنا بتقييم المخاطر الائتمانية عن طريق دراسة ملف قرض لمؤسسة ما ، وبالتالي المجتمع الدراسي الميداني اقتصر على العاملين في إدارة مخاطر الائتمان ، بحيث شمل : المدير العام ونائب المدير العام ، ومدراء إدارة الائتمان، ومدراء دوائر رقابة مخاطر الائتمان ، وجميع المشاركين في إتخاد قرار الائتمان من مديرية البنك الوطني الجزائري BNA (وكالة ورقلة . وكالة تقرت) وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل .

المستهدف من دراستنا هو مخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري وبالتالي إقتصرنا على المطلوبات على المؤسسات المالية والمطلوبات على العملاء و هذا إستنادا على ماجاء في التعليمة 94/74 لقواعد الحيطة والحذر ، وذلك إعتمادا على ميزانيات البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2005 – 2012)، التي تمكننا من حساب درجة المخاطرة مرجحة بأوزان الخطر أما على المستوى الجزئي فقمنا بدراسة ملف منح قرض لمؤسسة وهذا لمعرفة مقدار خطورة منح هذا القرض وكيف نقوم بتقييم القرض الممنوح و ماهي الإجراءات التي يتخذها البنك عند منح القرض .

الفرع الثاني: طريقة جمع، وتلخيص المعلومات

إعتمدنا جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات كما يلي :

- **البيانات الثانوية :** تمثل هذه البيانات في المجموعة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة، والغير منشورة ، الرسائل الجامعية القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، فضلا عن جمع ماتيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت بحيث تم تغطية الجانب النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءا أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية .

- **البيانات الثانوية :** تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع البيانات الأولية عن طريق إستخدام النسب المالية والتحليل المالي كما إعتمدنا على المواقع الإلكترونية التالية :

http://www.bank – of – algeria.dz/html/ legist15. htm.

http://www.bank – of – algeria.dz/html/legist10 5.htm.

www .bis.org.

الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة

من خلال طبيعة الموضوع وإشكالية الدراسة تم تحديد المتغيرين كما يلي :

- **المتغير المستقل :** المعايير الدولية؛ التحليل المالي
- **المتغير التابع :** مخاطر الائتمان.

المطلب الثاني : الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة

بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث تم إستخدام أدوات إحصائية وبرامج الكترونية وذلك من أجل معالجة البيانات المجمعة ومن بينها :

تشريعات وقوانين تخص العمل المصرفي؛ تحاليل مرتبطة بمواضيع البنوك؛ إحصائيات بالأرقام مع التحاليل؛ مقابلات شفوية حيث قامت الباحثة بإجراء عدة مقابلات مع أشخاص لهم صلة مباشرة بموضوع الدراسة ومن بينهم المكلفين بالقررض والمختصين الذين لديهم خبرة في مجال منح القروض ودراستها ، إضافة إلى ذلك ملاحظة الوثائق المقدمة من طرف الوكالة و أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة وإختبار فرضياتها تم الإعتماد على التحليل المالي وإستخدام النسب المالية كما تم إستخدام برنامج EXCEL .

المبحث الثاني : تحليل وتفسير، ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول فيما يلي تطبيقا على طريقة قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية بالاستعانة بالقوائم المالية لأحد البنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري BNA) ، للسنوات 2005 إلى 2012، و ذلك استنادا إلى التعليمة رقم 94/ 74 ،وهذا يعتبر على المستوى الكلي للبنك أما على المستوى الجزئي للبنك فقمنا بتقدير المخاطر الائتمانية

في إحدى الوكالات البنكية ؛ والهدف من التطبيق التقرب أكثر إلى الواقع وإختبار ماتم الوصول إليه في الجانب النظري وفرضيات الدراسة ؛والمقارنة بين النتائج المتوصل لها ونتائج الدراسات السابقة .

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج الدراسة المتوصل إليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها ، تلخيصها ومعالجتها .

الفرع الأول : تقدير المخاطر الائتمانية في ظل معايير إتفاقية بازل I في البنك الوطني الجزائري BNA على المستوى الكلي

إنطلاقا من التعليمة رقم 94/74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 الخاصة بتحديد القواعد المتعلقة بتسيير البنوك والمؤسسات المالية ، الهدف من هذه التعليمة هو تثبيت القواعد المذكورة في التعليمة رقم 91/34 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991 والتعليمة رقم 1 المتممة لها و المؤرخة في 26 أكتوبر 1992 في تطبيق القواعد رقم 09/ 91 المؤرخة في 14 أوت 1991 المعدلة والمتممة لترسيخ القواعد الأساسية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية؛ للإطلاع أكثر يمكنكم الرجوع إلى تعليمات بنك الجزائر .

جدول رقم (2 – 1) يبين تطور المطلوبات على العملاء و المؤسسات المالية من سنة 2005م إلى 2012م بالنسبة لعناصر الأصول داخل الميزانية

من خلال الميزانيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري قمنا بتصنيف القروض واقتصرنا على المطلوبات على الزبائن

والمطلوبات على المؤسسات المالية وذلك من سنة 2005م إلى 2012م.

الوحدة : المليار دج

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المطلوبات على العملاء	290	353	451	569	799	747	900	1134
المطلوبات على المؤسسات المالية	18	86	156	258	76	111	117	279

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري BNA

ويمكن توضيح هذه المعطيات في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (2 – 1): يوضح تطور المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية مابين 2005م إلى 2012م

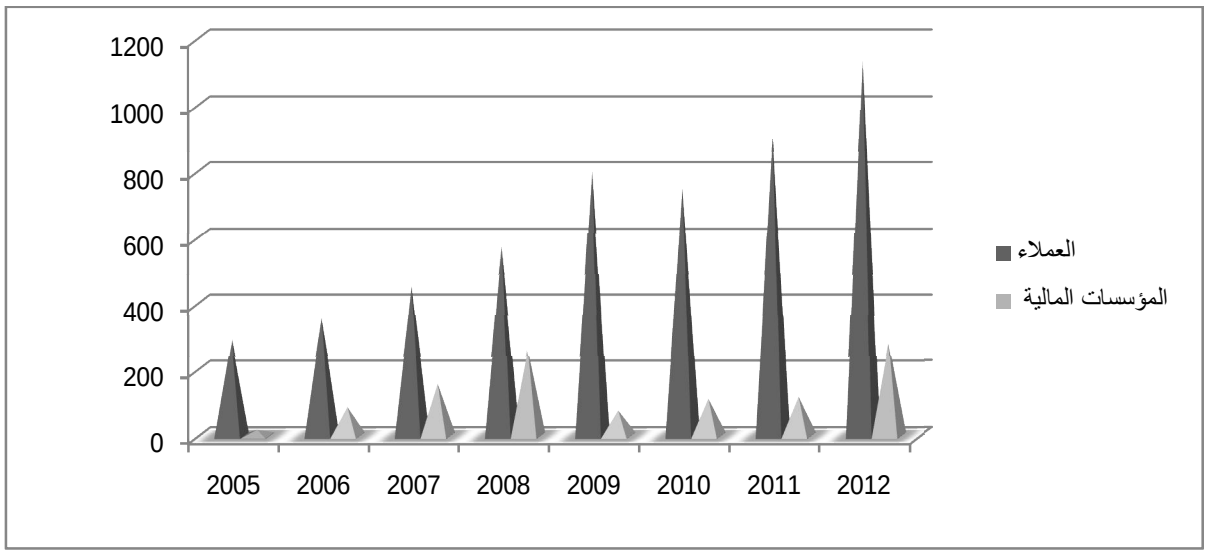

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (1–1) وبرنامج EXCEL

I. تحليل وتفسير تطور الائتمان الممنوح بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية :

يوضح الشكل تطور حجم الائتمان الممنوح للعملاء والمؤسسات المالية التي قدمها البنك خلال السنوات الثمانية وإستقراءا لهذه المعطيات يتضح لنا بالنسبة **للمطلوبات على العملاء** أن حجم الائتمان المقدم من طرف البنك الوطني الجزائري في إرتفاع مستمر حيث نلاحظ إرتفاع حجم الائتمان الممنوح من 290 مليار دج سنة 2005 إلى 353 مليار دج سنة 2006 كما عرفت سنة 2007 إرتفاع في حجم الائتمان الممنوح لهذه الجهة بمقدار451 مليار دج ، واستمرت في الارتفاع ،لتصل في سنة 2008 إلى 569 مليار دج؛ مما يدل على أن هناك توسع في حجم الائتمان الممنوح لهذه الجهة وفي سنة 2009 سجل الائتمان الممنوح 799 مليار دج وهذا بالمقارنة مع السنوات السابقة هناك تقدم كبير، وفي سنة 2010 إنخفض قليلا إلى 747 مليار دج ثم عاود الارتفاع في سنة 2011 ليبلغ 900 مليار دج و في سنة 2012 بلغ حجم الائتمان الممنوح 1134مليار دج ، مما يدل على أن الائتمان الممنوح بالنسبة للمطلوبات على العملاء في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى . ويرجع السبب في التطور الإيجابي لحجم الائتمان الممنوح للعملاء من طرف البنك الوطني الجزائري بدرجة أولى إلى الانخفاض المستمر في أسعار الفائدة على القروض إذ يعني ذلك انخفاض تكلفة الاقتراض وبالتالي تشجيع العملاء على طلب الحصول على قروض.

أما بالنسبة **للمطلوبات على المؤسسات المالية** نلاحظ من خلال البيانات أنه في سنة 2005 بلغ حجم الائتمان الممنوح لها 18 مليار دج لترتفع في سنة 2006 إلى 86 مليار دج أي ما يقارب خمسة أضعاف تقريبا ما حققه البنك في سنة السابقة وواصل البنك في منح الائتمان لهذه الجهة ليصل إلى 156 مليار دج في سنة 2007 وزاد في الإرتفاع ليبلغ 258 مليار دج في سنة 2008 وهذا مقارنة مع سنة 2005 هناك توسع في الائتمان الممنوح لهذه الجهة وفي سنة 2009 إنخفض الائتمان الممنوح لهذه الجهة إلى 76 مليار دج وبالمقارنة مع سنة 2008 إنخفض إلى مايقارب ثلاثة أضعاف؛ وفي سنة 2010 بلغ حجم الائتمان

الممنوح 111 مليار دج ، ثم ارتفع قليلا في سنة 2011 ليبلغ 117 مليار دج وتواصل في الارتفاع ليصل في سنة 2012 إلى 279 مليار دج أي أكثر من 1000 مليار دج وبالمقارنة مع ثلاث سنوات الأخيرة هناك توسع في منح الائتمان .

ومن خلال المقارنة بين حجم الائتمان الممنوح للعملاء والمؤسسات المالية يتضح لنا الائتمان الممنوح للعملاء في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى عكس الائتمان المقدم للمؤسسات المالية فهو يتزايد بوتيرة بطيئة.

- **نظام أوزان المخاطر لترجيح الأصول بدلالة مخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر الأصول داخل الميزانية:**

كأي نشاط اقتصادي هدفه تحقيق الأرباح في مقابل تحمل مخاطر معينة، يرتبط العمل المصرفي بمخاطر خاصة به تُعرف بالمخاطر المصرفية، و التي حددتها لجنة بازل في ثلاثة مخاطر أساسية هي مخاطر الإئتمان –موضوع بحثنا-، مخاطر السوق، و المخاطر التشغيلية.

بالإطلاع على الجانب التنظيمي الخاص بالجهاز المصرفي الجزائري وخاصة التعليمات المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية و قواعد تقسيم المخاطر، نجد بأنه يعترف بالمخاطر التي ذكرناها أعلاه، خاصة مخاطر الائتمان، حيث تقيس البنوك الجزائرية هذه المخاطر باستخدام نظام أوزان المخاطرة المحددة من قبل لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى الصادرة سنة 1988م، وتتراوح هذه الأوزان بين 0 و 100% حسب تصنيف الجهة المقترضة.

في هذا المبحث سوف نحاول توضيح طريقة قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية بالاستعانة بالقوائم المالية لأحد البنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري BNA) ، للسنوات 2005م إلى 2012م و ذلك استنادا إلى التعليمة رقم 94- 74 التي تتضمن أوزان المخاطر، حيث سنركز على ترجيح مخاطر الائتمان الممنوح للعملاء و المؤسسات المالية و المصرفية. بالنظر إلى طبيعة نشاط البنك فإن الخطر المصرفي يعتبر هاجس كل مصرف لكونه ملازم لوظائفه لاسيما الوظيفة الرئيسية : منح القروض و لإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط المصرف، تضمنت قواعد الحذر وفق ما قررته التعليمة رقم 74/94 الصادرة عن بنك

الجزائر وذلك بالمادة رقم 11 لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة طويلة، متوسطة و قصيرة الأجل) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء).

فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها و ذلك وفقا لنوعية العميل و طبيعة العملية ، فبالنسبة لعناصر الأموال داخل الميزانية يتم حساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية ، بعد حساب كل المؤمنات و الضمانات اللازمة ، مرجحة بمعامل ترجيح معين كما تطرقنا إليها في الجزء النظري .

جدول (2 – 2) يوضح ترجيح عناصر الأصول داخل الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء و المؤسسات المالية:

وبالتطبيق على الجدول السابق نجد مايلي :

الوحدة: %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المطلوبات على العملاء %100	290	353	451	569	799	747	900	1134
المطلوبات على المؤسسات المالية 5%	0.9	4.3	7.8	12.9	3.8	5.5	5.8	14

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول(2 –1) والتعليمة رقم 94/74 .

الشكل البياني رقم (2 – 2): ترجيح عناصر الأصول داخل الميزانية إعتمادا على الجدول (2 – 1)

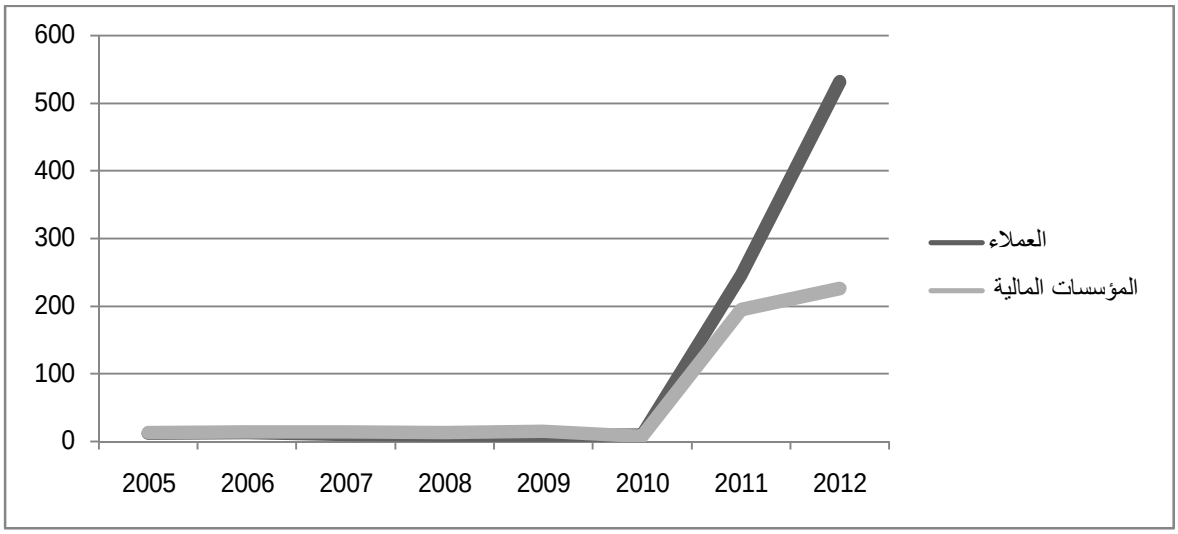

من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (1 - 1) وبرنامج EXCEL

II . تحليل وتفسير ترجيح المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية لعناصر الأصول داخل الميزانية

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم المصارف ، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي تنعدم قدرتهم على السداد ، ومن خلال المنحنى وبالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري BNA وإسقاطا للتعليمة 74/94 المحددة لقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية يتبن لنا أن مايلي :

أولا - بالنسبة للمستحقات على العملاء :

من خلال الشكل (2 -2) و بالاعتماد على الجدول(2 -1) نلاحظ في ميزانية 2005م بلغت الأصول المرجحة لهذه السنة 290 مليار دج ، حيث يفرض على القروض الممنوحة للزبائن وزن (100%)، بمعنى أن هذه القروض تحتاج إلى نفس متطلبات رأس المال المصرفي حيث بلغت الأصول المرجحة نفس المبلغ المقترض وهذا يدل على درجة مخاطرة كبيرة ، أما في سنة 2006م نجد ارتفاع في حجم الأصول المرجحة حيث بلغ 3.53 مليار دج و واصلت في الارتفاع لتبلغ إلى 451 مليار دج في سنة 2007م أي ارتفع بحوالي مليار مقارنة بسنة 2006م ثم واصلت في الارتفاع حيث بلغت 569 مليار دج سنة 2008م وبالتالي ارتفعت المخاطر مقارنة بسنة 2007م مما يدل أن المخاطر ترتفع من سنة إلى أخرى ، وفي سنة 2009م بلغت الأصول المرجحة 799 مليار دج وإنخفظت في سنة 2010 إلى 747 مليار دج .ثم ارتفعت قليلا في سنة 2011م ليبلغ حجم الأصول المرجحة 900 مليار دج وإرتفعت في سنة 2012م إلى 1000مليار دج ،وبالتالي نفس التحليل السابق لأن وزن المخاطرة 100% هذا يدل على أن الائتمان الممنوح لهذه الجهة يحتوي على درجة المخاطرة كبيرة بالمقارنة مع المطلوبات على المؤسسات المالية .

ثانيا - بالنسبة للمستحقات على المؤسسات المالية :

من خلال الشكل (2 – 2) وبالإعتماد على الجدول رقم (2 – 1):نلاحظ في سنة 2005م بلغ حجم الائتمان الممنوح لهذه الجهة 18 مليار دج منها 0.9 مليون دج عبارة عن أصول تشكل خطرا على البنك (نسبة 5 %حسب وزن الترجيح المحدد من خلال التعليمة المعتمدة) و في سنة 2006م للبنك المدروس نلاحظ ارتفاع في حجم الائتمان حيث بلغ 86 مليار دج أما المخاطر التي تحملها البنك في هذه السنة 4.3 مليار دج أما في سنة 2007م بلغ الائتمان الممنوح 156 مليار حيث قدرت المخاطر التي تحملها البنك 7.8 مليار دج ،وهذا يدل على أنه كلما إرتفع حجم الائتمان كلما زادت المخاطرة ، أما في سنة 2008 بلغ حجم الائتمان 258 مليار دج منها 12.9 مليار دج تشكل خطرا مما يعني أن البنك في هذه السنة يتحمل درجة كبيرة من المخاطر فهو في وضع يشكل خطورة على محفظة البنك ، وفي سنة 2009 حيث قدرت الأصول التي تشكل خطر على البنك 3.8 مليار دج وهذا بالمقارنة مع سنة 2008م نلاحظ أن هناك تراجع كبير ، وفي سنة 2010م ارتفع حجم الائتمان إلى 111 مليار دج منها 5.5 مليار دج عبارة عن أصول تشكل خطرا وهذا مع المقارنة مع سنة 2009م هناك إرتفاع في حجم الأصول الخطرة ، وفي سنة 2011م بلغ الائتمان الممنوح 117 مليار دج حيث قدرت المخاطر المرجحة 5.8 مليار دج وفي سنة

2012 بلغ حجم الائتمان 279 مليار دج في حين بلغت الأصول الخطرة 14 مليار دج وهذا يدل على مخاطرة كبيرة بالنسبة للبنك .

جدول (2 - 3) يبين تطور المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية لعناصر الأصول خارج الميزانية :

الوحدة : مليار دج

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المطلوبات على العملاء	12	13	10	9	9	9	246	532
المطلوبات على المؤسسات المالية	13	14	14	13	15	7	195	226

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد ميزانيات البنك الوطني الجزائري BNA

الشكل (2 – 3) : يوضح تطور المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية خلال الفترة 2005م إلى 2012م

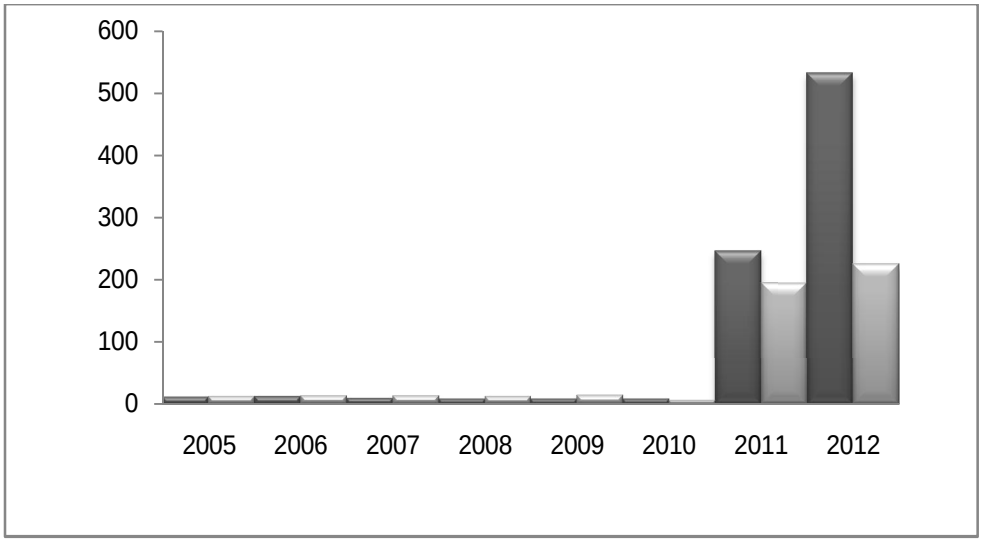

الصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2 – 2) وباستخدام برنامج EXCEL

➢ **تحليل تطور المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية بالنسبة لعناصر الأصول خارج الميزانية :**

من خلال الشكل وبالاعتماد على الجدول (1 ـ 3) نلاحظ في سنة 2005م بلغ حجم الائتمان الممنوح بالنسبة **للمطلوبات على العملاء** 12 مليار دج ثم ارتفع في سنة 2006م ليبلغ 13 مليار دج ثم إنخفض قليلا ليصل إلى 10 مليار دج وفي السنوات 2008م ،2009م ،2010م إستقر عند 9 مليار دج على التوالي ، ثم إرتفع في سنة 2011م ليبلغ 246 مليار دج وهذا بالمقارنة مع السنوات السابقة هناك تطور كبير ، وفي سنة 2012م بلغ حجم الائتمان الممنوح لهذه الجهة 532 مليار دج وهذا مقارنة مع السنوات السابقة هناك إرتفاع كبير .

أما بالنسبة **للمطلوبات على المؤسسات المالية** حيث بلغ حجم الائتمان الممنوح لهذه الجهة 12مليار دج ليستقر عند 14 مليار دج خلال السنتين 2006 و2007 على التوالي ، ثم إنخفض في سنة 2008 ليستقر عند 13 مليار دج وارتفع في سنة 2009 حيث بلغ 15 مليار دج ، ثم إنخفض في سنة 2010 إلى 7 مليار دج ،وبالمقارنة مع سنة 2009 هناك تراجع كبير في منح الائتمان ، وفي سنة 2011 بلغ حجم الائتمان 195 مليار دج وهذا مقارنة مع السنوات السابقة هناك توسع في حجم الائتمان الممنوح أما في سنة 2012 إرتفع حجم الائتمان الممنوح لهذه الجهة ليصل إلى 226 مليار دج .

➢ **نظام ترجيح عناصر الأصول خارج الميزانية لكل من المطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية :**

إن الأصول في فئة المخاطرة 100% ، هي على درجة كبيرة من المخاطر ، وتحتاج جميعها إلى 8 % من إجمالي رأس المال

وإن كان مجموع الأصول من هذه الفئة مليون دولار ، فأقل ماهو مطلوب 8 مليون دولار (100 مليون × 8 %) كرأس مال إجمالي لحماية الأصول في هذه الفئة .

بالنسبة لما تتعرض له المصارف من مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانيتها Off-Balance Sheet Obligations، من غير المشتقات المالية، فقد تم وضع نظام لتحويل مخاطرة تلك الأصول إلى المخاطر الائتمانية المكافئة وذلك من خلال ضرب قيمتها الرسمية بمعامل تحويل الائتمان (Credit Conversion Factor CCF) ، أما معاملات التحويل هي أربعة وفق ما نص عليه الملحق رقم 03 من التعليمة رقم 94/74 لبنك الجزائر ، كما يلي :

- ✓ 100% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المرتفع،
- ✓ 50% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المتوسط،
- ✓ 20% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الملائم،
- ✓ 0% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الضعيف،

وباستخدام هذه المعاملات فإن التعرض للمخاطر من أصول خارج الميزانية يتحول إلى ما يقابله من مخاطر لأصول داخل الميزانية وبالتالي يمكن تحديد رأس المال المطلوب.

عند ترجيح المطلوبات على العملاء يتضح لنا أنها ذات خطر مرتفع أي مايقابلها في أصول الميزانية 100% ، والمطلوبات على المؤسسات المالية 5% خطر متوسط أي ما يقابلها داخل الميزانية .

جدول (2 – 4) يوضح ترجيح عناصر الأصول خارج الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء و على المؤسسات المالية:

الوحدة : مليار دج

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المطلوبات على العملاء 100%	12	13	10	9	9	9	246	532
المطلوبات على المؤسسات المالية 05%	0.6	0.7	0.7	0.6	0.75	0.35	9.75	11.3

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابقة و التعليمة 94/74 .

الشكل رقم (2 - 4) : يوضح ترجيح عناصر الأصول بأوزان المخاطرة

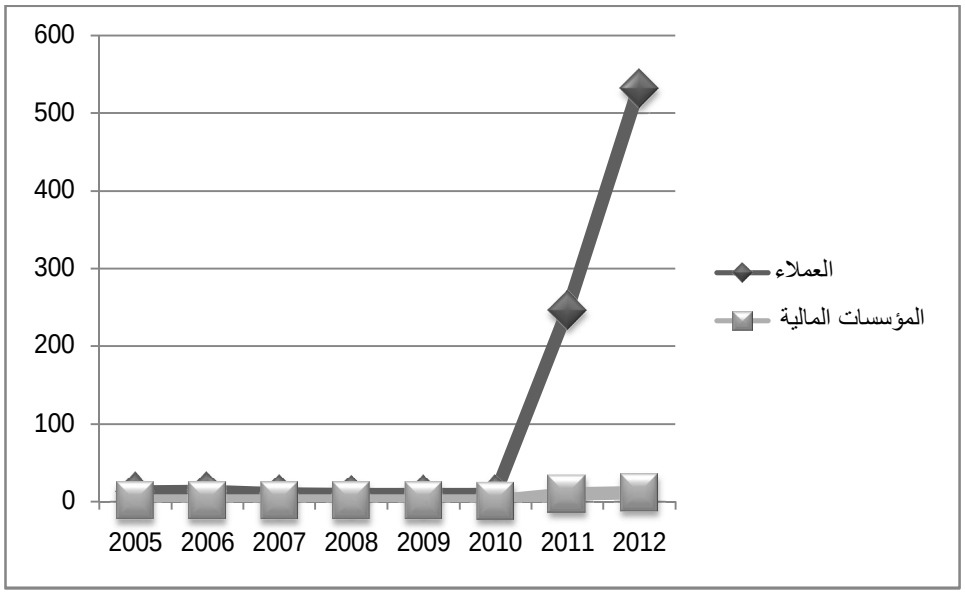

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2 – 3) وباستخدام برنامج EXCEL .

➢ **تحليل ترجيح عناصر الأصول خارج الميزانية بالنسبة للمطلوبات على العملاء والمؤسسات المالية :**

أولا بالنسبة للمطلوبات على العملاء :

من خلال الجدول السابق (2 -2) وبالاعتماد على الجدول (2 - 3) نلاحظ في سنة 2005 بلغت الأصول الخطرة 12 مليار دج، وبالتالي تعتبر كلها أصول خطرة لأن وزن الترجيح هو100% وفي سنة 2006 بلغت الأصول التي تشكل خطرا على البنك 13 مليار وبالمقارنة مع سنة 2005 فهي ارتفاع وفي ميزانية 2007 انخفضت المخاطر المرجحة إلى 10 مليار دج أي انخفضت بحوالي ثلاث ملايير دج مقارنة بميزانية 2006 وفي السنوات 2008 ،2009 ،2010 ، استقرت عند 9 مليار دج وفي سنة 2011 بلغت الأصول التي تشكل خطرا 246 مليار دج وهذا بالمقارنة مع الميزانيات السابقة هناك ارتفاع كبير في حجم المخاطر وفي سنة 2012 ارتفعت الأصول الخطرة حيث بلغت 532 مليار دج وهذا يدل على أن الائتمان الممنوح لهذه الجهة مرتفع وبالتالي المخاطر مرتفعة .

ثانيا بالنسبة للمطلوبات على المؤسسات المالية :

نلاحظ في سنة 2005 بلغت الأصول المرجحة 600 مليون دج وارتفعت في سنة 2006 إلى 700 مليون دج ثم انخفضت لتستقر عند 600 مليون دج ، وارتفعت قليلا لتصل إلى 750 مليون دج وانخفضت الأصول المرجحة في سنة 2010 إلى 350 مليون دج وفي سنة 2011 نمت الأصول التي تشكل خطرا لتصل إلى 9750 مليون دج ، وفي سنة 2012 بلغت الأصول المرجحة 11300 مليون دج .

تفسير النتائج المتحصل عليها :

1 - من خلال تطبيق التعليمة 74 /94 وبالاعتماد على التحليل السابق للجداول بالنسبة لداخل الميزانية وخارجها وإسقاطها على البنك الوطني الجزائري BNA تبين أن هناك توسع في منح الائتمان في السنوات الأخيرة سواء بالنسبة للمطلوبات على العملاء أو المطلوبات على المؤسسات المالية وبالتالي نجد أن سياسة الإقراض المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري تعتمد على تحقيق عنصرين مهمين؛ الأول هو ضمان أمن ومردودية إستخدمات البنك ضمن الحدود التي تفرضها عليه مصادره؛ والثاني يتمثل في ضرورة إحترام قوانين تنظيم الدولة، والهدف من ذلك هو خدمة السياسة الاقتصادية المتبعة وهو مايفرض على البنوك الجزائرية إحداث نوع من الليونة في شروط منح القروض .

2 - إن البنك الوطني الجزائري في علاقته مع المؤسسات المالية لم يكن يراعي في منحه للائتمان لا حسن أداء المؤسسات ولا كفاءة المشروعات الممولة ، بل إقتصر دوره في ضمان تمويل المؤسسات العمومية ومن خلال النتائج المحصل عليها حيث بلغ حجم الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية 1134 مليار دج في سنة 2012 منها 1134 مليار دج تشكل أصول خطرة أما بالنسبة لخارج الميزانية فقد توسع حجم الائتمان الممنوح ليبلغ 532 مليار دج أما الأصول التي تشكل خطرا فهو نفسة لأن الوزن

الترجيح 100 % وهذا يدل على أن المطلوبات على العملاء يحتاج لنفس رأس المال وهذا لتغطية المخاطر والحفاظ على محفظة البنك ، فالإتجاه الذي يسلكه البنك في منح القروض ذات درجة الترجيح (المخاطرة) المرتفعة سيؤدي إلى خفض القروض بشكل عام ومنه المردودية الكلية للبنك (إرتفاع تكلفة الأموال الذاتية للبنك) . أما بالنسبة للمطلوبات على المؤسسات المالية فنجد أن الوزن الترجيحي لها 5% ومن خلال الجدول(2 – 1) بالنسبة لداخل الميزانية بلغ حجم الائتمان الممنوح لهذه الجهة 279 مليار دج في سنة 2012 وبالتالي هناك توسع في حجم الائتمان الممنوح بالمقارنة مع السنوات السابقة منها 14 مليار دج تشكل أصول خطرة أما بالنسبة لخارج الميزانية فنجد أعلى ائتمان ممنوح في سنة 2012 حيث بلغ 226 مليار دج أما الأصول التي تشكل خطرا على البنك فقدرت بـ 11.3 مليار دج وهذا حسب الوزن الترجيحي المقابل لها .

ولذلك فإن حل ومعالجة مخاطر القروض ليست بوقف عمليات الإقراض بأي حال ، وإنما بالعمل على جعلها ضمن أضيق الحدود، وذلك عن طريق الإجراءات الوقائية والعلاجية لهذه المخاطر .

الفرع الثاني : تقييم المخاطر الائتمانية في إحدى الوكالات البنكية لـ BNA على المستوى الجزئي :

مع التسليم بأن المخاطرة أمر طبيعي فيما يتعلق بممارسة الوضعية الائتمانية، إلا أن ذلك لا يعني إغفال الدراسة العلمية والتزام بالحيطة والحذر عند إتخاد أي قرار ائتماني، وبالتالي سوف نتطرق إلى دراسة ملف قرض عن طريق التحليل المالي .

أولا: عندما يتقدم العميل لطلب قرض من البنك يطلب منه المكلف بالدراسات في البنك ملف يتضمن مجموعة من الوثائق لمنحه القرض.

- شروط منح القرض

- التوطين البنكي (Domiciliaton): وهو الحساب البنكي التابع للزبون الذي يحمل جميع المعلومات على الزبون .

- طلب الزبون (La Demande): والذي يحدد به مبلغ القرض وطبيعته ، ومدى الحاجة إليه والضمان المقدم .

- الوثائق المرفقة (Les Documents): هذه الوثائق هي عبارة عن إثبات الهوية للزبون ووضعيته المالية ، وتتمثل في مرفقات طلب الزبون وهي كالأتي :

- ✓ بطاقة هوية (La Carte National)
- ✓ السجل التجاري : Registrer commerce (RC)
- ✓ الرقم الجبائي code Fiscale
- ✓ إثبات الوضعية الجبائية Extrait de role
- ✓ إثبات الوضعية الشبه جبائية (CNASCASNONOS)

- ✓ إتفاقية أو صفقة (La convention)
- ✓ الجداول المالية (الخزينة ، التمويل ، التموين ...الخ) Les tableaux finances
- ✓ الميزانية المالية لمدة ثلاثة سنوات Bilan finance
- ✓ الدراسة التقنية الإقتصادية والمالية (في حالة إستثمار)

- بعد استلام الملف يبدأ المكلف بالدراسات في الوكالة البنكية بدراسة ملف القرض، باستخدام وثيقة تسمى Fiche de décision (وثيقة اتخاذ قرار) بحيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

1 . طبيعة المؤسسة :

حيث يقوم المكلف بالدراسات بوصف العميل المقترض وذلك من حيث (التسمية التجارية ، تاريخ نشأة المؤسسة ، إسم المسير ، طبيعة النشاط ، رقم التسجيل في السجل التجاري ، وكذا تاريخ بداية تعامل المؤسسة مع البنك (أي تاريخ فتح حساب بنكي للعميل في البنك) مع ذكر أهم ما يذكر عن العميل وتطور نشاطه .

- ➢ **بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة :**

هي عميل قديم للبنك الوطني الجزائري BNA تعمل في مجال صناعة البلاستيك ، منذ عام 1987م وهي تعتبر مصدر دائم للسيولة بالنسبة للوكالة البنكية BNA بتقرت وتعتبر مؤسسة نشطة فحسابها الجاري دائما دائن، يتمثل نشاط المؤسسة في تصنيع الزجاجات البلاستيكية للصيانة والأغدية والمنتجات الصيدلانية وذلك بإستخدام الصب والحقن وتستخدم التكنولوجيا لإستخراج القوالب بطريقة إدخال الهواء (soufflage).

خلال العشرون السنة الماضية كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وذات موقع مميز لدى الوكالة ولكن منذ سنة 2008م أصبحت المؤسسة في وضعية حرجة وذلك بسبب إنفصال المساهمين (مجموعة ريم) مما أثرت مباشرة على الموارد الدائمة لهذه المؤسسة وعناصر الإستغلال بشكل مباشر ، بما في ذلك رأس المال الذي عرف تغيرات هامة، ففي سنة 2007 كان 71 مليون دج ، وإنخفض في سنة 2009 إلى26 مليون دج وفي سنة 2010 إرتفع إلى 62 مليون دج .

وفي سنة 2012 خفض العميل (المؤسسة) من حجم القروض التي يطلبها من البنك بالقدر الذي يسمح له بتسديد هذه القروض و كذلك بما يسمح له بتنفيذ التزاماته مع أهم عملائه (تجمع HENKEL هو عميل للمؤسسة المدروسة) .

حصلت هذه المؤسسة في السابق على القروض التالية التي تاريخ استحقاقها 2013/05/31:

- ✓ السحب على المكشوف (Découvert) 3.000.000 دج
- ✓ تسبيق على الفاتورة (ASF) 20.000.000 دج
- ✓ اعتماد مستندي OCDMP (M 25%) 60.000.000 دج
- ✓ كفالة جمركية (OCDOUANES) 10.000000 دج

- ✓ كفالة تعهد (Caution Marché) 6.786000 دج
- ✓ عقد قرض متوسط المدى (CMT)

ويقوم المكلف بالدراسات بتحرير الضمانات القانونية مع إلزامية تحديد مدى فعالية الضمان الأنسب لمواجهة خطورة عدم التسديد القرض ففي هذه الحالة قام البنك بجمع الحد الأقصى من الضمانات وكل يناسب نوعية القرض المقدم وهي كالأتي :

- ✓ إتفاقية قرض استغلال وهي إتفاقية يمضيها مدير البنك مع العميل بلغت 139.500 000دج مستحق 13/01/2011
- ✓ ملحق إتفاقية قرض الإستغلال بـ 45.000000 دج مستحق في 16/01/2011 .
- ✓ سند لأمر وهو تعهد يمضيه العميل يعترف به بالدين الذي عليه اتجاه البنك بـ 139.500000دج مستحق في 10/11/2010 .
- ✓ مجموع سندات لأمر الخاصة بالإستثمار 2.5 00000 دج .
- ✓ رهن سندات صندوق و هي عبارة عن وديعة للعميل لدى البنك يرهنها البنك لصالحه في حالة عدم سداد القرض يأخذها البنك بـ 20.000000 دج مستحق في 13/01/2011 .
- ✓ رسالة سماح بتسديد سندات الصندوق مستحق في 13/01/2011.
- ✓ الرهن العقاري على الأرض والبناية قيمته 146 مليون دج لصالح البنك مستحق في14/02/2010 .
- ✓ الرهن الحيازي على العتاد 18.650.000 دج مستحق في 11/02/2007.
- ✓ ضمان مقدم من قبل المساهمين و المسير بتسديد القرض من مالهم الخاص في حالة عدم قدرة المؤسسة على السداد قدر 139.5 00000 دج مستحق في 16/01/2011.
- ✓ رسالة رصد الحساب تصل إلى 37.721.496.96 دج ، مستحق في10/11/2010 .
- ✓ بوليصة التأمين مستحق في 30/06/2012
- ✓ بوليصة التأمين للعقار والكوارث الطبيعية مستحق في 29/06/2010
- ✓ مخصصات مالية موضوعة بالبنك بـ 1.750.949.87 دج

وهكذا المؤسسة تنظم وضعيتها الغير قانونية

في آواخر عام 2012م ، أقدم تجمع هنكل الجزائر لعميلنا بطلب إنتاج قارورتين بسعة 0.75 لتر ، التي أبرمت مع هذه المجموعة لتطوير القوالب وملحقاتها في مقابل نظام يضمن سعر المنتج، ووسعت حصتها في السوق بالتعاقد مع مجموعة هنكل الجزائر ،ويمثل هذا الاستثمار جهد متواصل لاسترداد و / أو الحفاظ على هذه الحصة في السوق الجديدة، المبرمة مع الشريك في 2012/05/05 و التطوير للشركة ، والتي عانت من سلسلة من المشاكل في عام2008م .

2 . طبيعة القرض :

الحاجة الملحة لعملية الاستثمار والتعامل مع التزامها اتجاه المجموعة هنكل الجزائر يتمثل في إنتاج قارورتين سعتها 0.75 لتر، وقد أجبر العملاء إستباق المعالجة الأولية للطلبية مع إعادة التطوير والمبالغ لتلبية إحتياجاتها في عام 2013 .

يظهر مضمون طلب العميل على النحو التالي :

1 . السحب على المكشوف: طلب العميل 5 مليون دج : وهو قرض قصير الأجل لا يتجاوز السنة، يمنحه البنك للعميل من خلال السماح للعميل أن يكون حسابه الجاري سالب (مدين) بمقدار معين يحدده البنك على أساس التدفقات النقدية الداخلة لحساب العميل سنويا .

2 . إعتماد مستندي طلب العميل قيمة 25 مليون دج: يحصل العميل على هذا القرض لاستيراد بضاعة من الخارج بحيث يسدد البنك قيمة البضاعة عن العميل ثم يسدد العميل قيمتها لاحقا للبنك.

3 . كفالة جمركية قيمة 4 مليون دج لإدخال البضاعة المستوردة و تمريرها على الجمارك يدفع العميل رسوم جمركية، واذا لم يكن لديه قيمة هذه الرسوم فيمكنه الاستفادة من فترة ثلاثة أو أربعة أشهر لتسديد هذه الرسوم و لكن عليه في المقابل تقديم تعهد يسمى **كفالة جمركية** وهي عبارة عن تعهد من العميل بأنه سيدفع الرسوم الجمركية و يكون هذا التعهد مؤشر من قبل البنك، حيث تمثل تأشيرة البنك على هذا التعهد بأنه سيدفع في مكان العميل إذا تأخر العميل عن سداد الرسوم الجمركية

4 . قرض استثمار متوسط المدى بأكثر من 25 مليون دج : يحصل العميل على هذا القرض للإستثمار من خلال شراء المعدات و التجهيزات تكون مدته من 5 الى 7 سنوات

5 . تسبيق على الفاتورة: طلب العميل قيمة 20 مليون دج من هذا النوع من القرض، يمنح البنك هذا القرض القصير الأجل للعميل عندما يقع العميل في عجز أثناء نشاطه، حيث يقدم العميل للبنك المقرض الفواتير التي حصل عليها من زبائنه من أجل الإستفادة من تسبيق على هذه الفواتير، و يقوم البنك بتقديم 70% من قيمة المبلغ المسجل على الفواتير في شكل قرض للعميل، وعندما يسدد زبائن العميل المبلغ الذي عليهم (المسجل في الفواتير) يقوم العميل بالتسديد للبنك

6 . ضمان المورد حصلت المؤسسة على هذا القرض بالإمضاء لتستخدمه عندما تشتري مستلزمات من مورد معين، حيث يطلب هذا المورد ورقة تجارية تكون مؤشرة من قبل البنك و هذا التأشير يعني بأنه إذا عجز العميل عن التسديد يحصل المورد على قيمة البضاعة من البنك.

7 . قرض متوسط المدى مهيكل بـ 8 مليون دج .

3 ـ الوسائل المادية والبشرية التي تمتلكها المؤسسة :

حيث يقوم المكلف بالدراسات هنا بإعطاء لمحة عن الوسائل المادية والبشرية لإظهار حجم المؤسسة وهو مايزيد من ثقة البنك فيها لمنحها القرض المطلوب ، المؤسسة لديها مجموعة من المواد المصنعة جميع أنواع القارورات البلاستيكية مخصصة للتنظيف و مواد الحفظ والتجميل ، المواد الغذائية والصيدلانية وهي تختلف حسب المادة الأولية المستهلكة سواء MP أو PEHD .

يتكون هيكل الأعمال حسب طبيعة ونوع المادة MP أو PEHD من :

- ورشة عمل لإنتاج مجموعة PET .
- ورشة عمل لإنتاج مجموعة PEHD .

تمارس التكنولوجيا في ورشتين وتتكون من نوعين من النماذج التقنية وهي :

- تقنية إستخراج وصب القوالب بالحقن
- تقنية إستخراج وصب القوالب بإدخال الهواء

الورشتين تحتويان على مساحة أرض مختلفة مقسمة إلى خلايا وكل واحدة لديها تركيبة مميزة ومجهزة بالعتاد

- ورشة عمل PET مجهزة 06 آلات نفخ و 03 آلات حقن.
- ورشة عمل HDPE مجهزة 11 آلة نفخ و 02 آلات حقن.

يتم إستهلاك مجموعة من المعدات الموجودة في السوق ولكن تظل قيد التشغيل من خلال سياسة الصيانة التقنية للوكلاء.

مجموع الموضفين هو 61 شخص على النحو التالي :

1 . الجدول (2 – 5) يوضح مجموع الموظفين

التسمية	العدد
الإدارة	50
التقنيين	80
عامل بسيط	37
المجموع	61

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات وكالة BNA

4 - الميزانيات:

4 -1 التحليل المالي:

أ - الوضعية المالية للمؤسسة :

يقوم المكلف بالدراسات بتحليل الوضعية المالية للعميل من أجل معرفة قدرة المؤسسة ماليا، وهي أهم خطوة يتحدد على أساسها إتخاذ قرار منح أو رفض القرض ، وفي هذا الصدد تعبر الوثائق المحاسبية التي تقدمت بها المؤسسة للوكالة كإثباتات مالية ومحاسبية ويعتمد المكلف بالدراسات على ميزانيات المؤسسة الثلاث للسنوات الأخيرة، حيث يقوم بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، ومن ثم تحسب النسب المالية التي تبين نقاط الضعف و القوة لدى المؤسسة، ومن أهم النسب المالية نجد: رأس المال العامل FR و الاحتياج في رأس المال العامل BFR كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (2 – 6) يوضح الوضعية المالية للمؤسسة

السنة	2010	2011	2012
رأس مال العامل	-78.303	-110.500	211.87
الاحتياج في رأس مال العامل	- 84.316	-122.946	456.188
خزينة	6.013	12.446	882.18

المصدر : من إعداد المكلف بالدراسات المالية بالوكالة .

- **تعليق المكلف بالدراسات على النسب والمؤشرات :**

في الجدول أعلاه تظهر النتائج التي تحصل عليها المكلف بالدراسات، حيث يظهر رأس المال العامل سالب مما يبين بأن الوضعية المالية للمؤسسة غير جيدة ذلك بأن الأموال الدائمة انخفضت بسبب تخفيض رأس المال ويرجع ذلك بانسحاب أحد الشركاء في 2010م وبالتالي سوف تأثر على رأس المال وباستقراء تطور إحتياجات رأس مال العامل خلال السنوات الثلاثة نلاحظ أن الزبون غير قادر على مواجهة إلتزاماته لأن هذا المؤشر سالب .

ب - وضعية الخزينة :

رأس المال العامل هو أيضا سلبي، مما يدل على أن المؤسسة في حالة من السيولة الزائدة و / أو تمويل من قبل المشاريع الاستثمارية ، أو أنها لم تسدد القروض المستحقة لذا ، يجب علينا أن تحليل الخزينة التي تضمنت هذا الوضع :

جدول (2 – 7) يوضح وضعية الخزينة :

البيان	2010	2011	2012
رأس المال العامل	-78.303	-70.954	-77.567
احتياجات الإستغلال	177.683	180.573	176.543
• المخزون	108.597	107.877	108.234
• الزبائن	60.271	65.312	60.112
• حقوق أخرى	8.815	7.988	8.978
موارد الإستغلال	186.536	188.723	187.522
• الموردون	141.560	145.465	140.543
• الضرائب	7.346	7.234	7.032
• ديون أخرى	37.630	38.245	37.540
إحتياجات خارج الإستغلال	- 8.853	- 9.123	- 9.120
• الإحتياج خارج الإستغلال	-	-	-
• موارد خارج الإستغلال	75.462	80.324	75.980
BFR خارج الإستغلال	-75.462	- 75.234	- 76.110
BFR الإجمالي	-84.315	- 90.122	- 80.411
الخزينة الصافية	6.012	5.543	6.015

المصدر : وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

جدول (2 – 8) يوضح تمويل الخزينة:

البيان	2010	2011	2012
• تسبيقات بنكية	75.462	70.897	76.215
• خصم	-	-	-
خزينة الخصوم	87.197	75 .462	72. 332
• البنك	-	-	-
• الصندوق	81.474	80.532	82.145
خزينة الأصول	81.474	80.532	82.145
الخزينة الصافية	6.012	6.02	6.132

المصدر : وثائق مقدمة من الوكالة .

التحليل :

ظهور رأس مال العامل سلبي خلال الدورات 04 يدل على أن المؤسسة تتبع سياسة تمويل الاستثمار بالموارد في الأجل القصير من خلال موارد قصيرة الأجل، وقد مولت كميات بـ 13.800000 دج في عام 2011 (في عام 2010 كان 13.032000دج وفي عام 2011 أصبح 26.833000 دج) ، وبالتالي فإن عدم السداد للقروض قصيرة الأجل ، هو تفسير عجز المؤسسة عن تسديد السحب على المكشوف .

هذا الجدول يوضح انخفاضا في خزينة الخصوم (في عام 2010 من 87.197000 دج إلى75.462000دج في عام 2011 وفي عام 2012 قدر 72.332000دج) ، مما يدل على أن العميل قد جعل الإسترداد، بسرعة بطيئة و / أو ' تفاقم الأوضاع الأقساط لا يسمح بذلك للتعجيل السداد أو تدهور النشاط الذي يؤثر على سياسة سداد الدين .

جدول (2 - 9) يوضح نسب الهيكل :

السنة	2010	2011	2012
نسبة التمويل			
نسبة تمويل الأصول الثابتة = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة الصافية	1.84	1.90	1.87
النسبة التمويل الخارجي = الديون / مجموع الأصول	0.74	0.45	0.80
نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	- 44.07	- 50.76	- 44
نسبة السيولة			
نسبة السيولة الإجمالية = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	0.71	0.76	0.56
نسبة السيولة الفورية= قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل	0.02	0.03	0.019
نسبة الملاءة			
نسبة الملاءة = الأموال الخاصة / مجموع الأصول	0.27	0.30	0.35

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك .

من خلال الجدول يتبين لنا أن الهيكل المالي للعميل هشا للغاية، و المؤسسة ليست مستقلة ماليا، وليس لديها هامش من السلامة كاف لتسوية ديونها المستحقة والواجبة الدفع في الأفق .

4 - 2 تحليل الاستثمار المالي:

سيسمح هذا التحليل بتقدير القيمة والربحية من الحصول على 04 قوالب لتصنيع قارورتين بـ 0.75 لتر التي عهدت بها مجموعة هنكل الجزائر.

أ - تكلفة المشروع :

بلغت تكلفة اقتناء 04 قوالب مع الملحقات بـ 12.200.000 دج سيقدمها بائع EURL ميتاك (الاستيراد والتصدير) مقيما في مؤسستنا، يديرها السيد M.E.MESKINE مدير لهذا الأخير والكائن بجاياكومار SARL البلاستيك للاستثمار .

ب - هيكل التمويل : يوفر العميل تمويل لمشروعه على النحو التالي :

- ✓ تكلفة اقتناء 12.200.000.00 دج
- ✓ الأموال الخاصة 4.200.000.00 دج
- ✓ قرض متوسط المدى 8.000.000.00 دج

جدول (2 - 10) يوضح القيمة الحالية الصافية :VAN

$$\mathbf{VAN} = \sum_{t=1}^{n} \boldsymbol{Rt}(\mathbf{1} + \boldsymbol{x})^{-\mathbf{t}} - \boldsymbol{I} \ldots$$

السنة	2010	2011	2012
النتيجة	24.416	31.602	29.991
الإستهلاك	6.213	7.413	7.413
التدفق النقدي	20.419	17.340	11.083
التدفق النقدي المتراكم	20.419	37.759	48.842

المصدر : من إعداد المكلف بالدراسات

VA = 36.642 – 12.200= 36.642

VA = 36.642أكبر من0

باعتبار القيمة المضافة في التحليل المالي هي الفائض الذي تحققه المؤسسة، بالتالي فإن الجدوى من هذا المشروع مقبول و مدة الإسترداد تكون في السنة الأولى .

د - النشاط :

بعد الانفصال الذي عاشته المؤسسة في عام 2010، ويليه في عام 2011، عانت المؤسسة إضطراب في الإشراف ، والذي أثر بشكل مباشر على نشاط الإدارة والسياسات (التنظيمية والإنتاجية والمالية، والتجارية ..). لتحديد وإعادة رسملة التأثيرات على النشاط، والتحقق من إعدادات الربح والخسارة ،ذلك لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية :

- تحليل الهوامش التي تم إنشائها في المؤسسة وتحديد النتائج المتوسطة لتطوير الأداء الكلي .
- .تقييم مستوى النشاط وقدرته على خلق قيمة تكون مربحة.
- تحديد الموارد الداخلية التي تم إنشائها وقدرتها على التمويل الذاتي وأنشطتها وتطورها

جدول (2 – 11) يوضح قائمة الأرصدة الوسطية للتسيير:

البيان	2010	2011	2012
دوران رقم الأعمال	**80.564**	75 .543	80.213
(-) التكاليف الخارجية	48.452	45.893	47.144
القيمة المضافة	32.112	30.24	32.112
(-) ضرائب ورسوم الإستغلال	1.678	1.876	1.754
(-) مصاريف المستخدمين	19.377	18.877	19.423
= نتيجة الإستغلال	26.417	25.721	26.427
(-) المصاريف المالية	10.016	9 .687	10.44
(-) مصاريف أخرى	3.331	4 .521	3.879
(-) إهتلاكات ومؤونات	15.440	14.165	16.03
(+)إيرادات الإستغلال الأخرى	2.743	1.768	3.121
=النتيجة الإستغلال الصافية	374	296	421
(+) إيرادات المالية	-	-	-
(-) التكاليف المالية	-	-	-
= النتيجة الجارية	374	296	421
(+) إيرادات خارج الاستغلال	-	-	-
(-) تكاليف خارج الاستغلال	-	-	-
= نتيجة قبل الضريبة	374	296	421

(-) الضريبة على الأرباح	-	-	-
= نتيجة الدورة	374	296	421

المصدر : وثائق من الوكالة

النتائج المحققة غير كافية بالنسبة إلى حجم النشاط في عام 2010 و 2011 ، ومن المقرر أنها تفاقمت في عام 2011، بما في ذلك RBE سالبة ، والنتيجة الموجبة لا تعبر عن الواقع .

القيمة المضافة التي تم إنشائها من قبل المؤسسة منخفضة بالمقارنة مع رقم الأعمال المحقق في حين أن الإستهلاك كبير في سنة 2011 حيث تجاوز 62 ٪ في سنة 2009 .

جدول (2 -12) يوضح إنشاء و توزيع القيمة المضافة :

السنة	2010	2011	2012
توزيع القيمة المضافة	32.112		
الأشخاص	17.336	16.234	17.435
الدولة	1.560	1.456	2.212
البنك	8.030	8.024	9.132
المساهمين	357	298	4365
الشركة	4.829	4.988	5.211
المجموع	32.112	23.108	32.765

المصدر : وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

تخلق المؤسسة قيمة مضافة ، وهي ضعيفة وممكن أن تكون مقسمة بين الشركاء في 2009م و 2010م ، ولكن في عام 2011م ، فإنها غير كافية لتوزيعها على الشركاء .

جدول (2 – 13) يوضح المردورية :

الوحدة : %

السنة	2010	2011	2012
المردودية التجارية			
صافي الدخل / رقم الأعمال (هامش الربح)	%0.47	%0.55	%0.58
RBE / CA (هامش الإستغلال)	%32.79	%33.21	%34.98
CAF/CA (القدرة على الكسب)	%19.63	%17.34	%20.45

المردودية الإقتصادية			
النتيجة الصافية / الأصول الثابتة	%0.22	%0.25	%0.30
RBE / الأصول المتدوالة	%16.06	16.55	17.112
المردودية المالية			
النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	%0.53	%0.77	%0.65

المصدر: من إعداد المكلف بالدراسات .

نلاحظ من خلال الجدول ربحية المؤسسة غير مقبولة، لذا فإن الإدارة وضعت سياسة جديدة للتعامل مع هذا التدهور.

جدول(2 – 14) قدرة التمويل الذاتي (التدفق النقدي) :

السنة	2010	2011	2012
المؤونات	–	–	–
الإهتلاكات	5.402	4.231	5.762
الأرباح	357	465	523
التدفق النقدي	5.759	4.899	6.211

المصدر : من إعداد المكلف بالدراسات .

التدفق النقدي يتدهور ، وهذا يدل على أن جميع المواد يتم استهلاكها كاملا ومازال وجه سياسة استثمارية جديدة والبحث عن خطة المهام الهامة للتعامل مع الخصوم للمؤسسة.

- **خطط المسؤول عن الشركة :**

إن السياسة التي حددتها الإدارة الجديدة، و الصعوبات التي تواجهها في المجتمع ، فإنها يمكن أن تحصل على خطة عمل مع شركة هنكل الجزائر ،لذا يجب إدخال هذا العقد في يناير 2012 في الجزائر مع مجموعة هنكل لمدة عامين، تبدأ من 2012/01/01، فإن المبلغ الإجمالي قدر بـ 550000000 دج موزعة على النحو التالي (في عام 2011 قدر بـ 2860000دج و 2012 قدر بـ 000000 264 دج) وتغطي الفترة سبتمبر 2011 إلى ديسمبر 2011 من قبل الآمر بالشراء، والتي لم تتحقق

بعد، و المبلغ الإجمالي قدر ب 54.713000 دج ويرد في الفاتورة الأولى بـ 10909000 دج من 2011/09/22 ،وستتواصل 03 مشاريع أخرى لشهر أكتوبر، نوفمبر، وديسمبر لتحقيق المشروع.

5 – تحركات الحساب الجاري للعميل أي التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة

- ✓ حساب العميل كان مدين (سالب) في 2011/01/01 بمبلغ 30.462.529.11 دج
- ✓ حساب العميل موجب بمبلغ 8.500.000.00 دج حاليا (بتاريخ دراية الملف)
- ✓ مبلغ الفوائد و العمولات 8.079.894.83 دج
- ✓ حصة أقساط التأمين لصالح مصرفنا فيما يتعلق برقم الأعمال كان في 2011/09/30 هو 32.23 ٪

و 87.30 ٪ بالمقارنة مع القيمة المضافة، والتي أثرت على حصة من الأعمال التجارية، و تفاقم الوضع النقدي و نتائج التشغيل.

6 – احتياجات القرض:

مما سبق، فإننا سوف نستعرض نقاط القوة والضعف التالية:

- ➢ **نقاط القوة لهذه المؤسسة المدروسة :**
- ✓ العميل قديم بالنسبة لوكالة تقرت وشخصيته جيدة .
- ✓ حجم الفوائد و العمولات المحققة للبنك من خلال التعامل مع هذا العميل
- ✓ وضعية الخزينة حرجة لكن رقم الأعمال الفعلي المحقق من خلال الحساب الجاري للعميل كبير يساوي 8.500.000.00دج
- ✓ رغبة الإدارة الجديدة والتأهيل في هذا المجال، لإيجاد حلول للمشاكل.
- ✓ العميل يمتلك حجم أصول مهم
- ✓ المؤسسة لديها صفقات مهمة مع زبائنها الكبار .
- ➢ **نقاط الضعف :**
  - ✓ الوضعية المالية للمؤسسة ضعيفة جدا
  - ✓ ربحية النشاط حتى الآن منخفضة وغير مقبولة
  - ✓ العميل لم يسدد التسبيق على الفاتورة الذي استفاد منه في السابق .

7 – إصدار الائتمان:

قرار المكلف بالدراسات على النحو التالي:

- ✓ الفوائد المسجلة على العميل سوف تفاقم من مشاكل الخزينة لديه ، حيث يمكن تغطية هذه الفوائد المستحقة من خلال سندات الصندوق المرهونة
- ✓ مبلغ الاعتماد المستندي 60 مليون دج بغطاء مالي بنسبة 25%
- ✓ المكلف بالدراسات يقرر منح كفالة جمركية بمبلغ 10 مليون دج معطاة بنسبة 25 %
- ✓ اعادة هيكلة التسبيق على الفاتورة الذي لم يتمكن العميل من تسديده إلى قرض متوسط الأجل بمبلغ 4 مليار دج و بمدة 20 شهر حيث يتم تسديد 2 مليون دج كل شهر
- ✓ مبلغ التسبيق على الفاتورة الجديد قرر المكلف بالدراسات أن يكون 17 مليار دج

7-1 الضمانات:

- ✓ إمضاء اتفاقية قرض و سندات لأمر من قبل العميل (يعتبر البنك بأن الاتفاقية ضمان لانها اعتراف من العميل بالاستفادة من قرض)
- ✓ رهن حيازي على قطعة أرض بـ 146.366.260دج
- ✓ رهن عتاد بـ 42.650.000 دج
- ✓ معدات مرهونة لصالح البنك يعود مبلغ التأمين عليها لصالح البنك
- ✓ مبلغ التأمين ضد الكوارث الجوية يعود لصالح البنك في حال عدم سداد القروض
- ✓ كفالة تضامن من قبل الشركاء بـ 94.000000دج
- ✓ غطاء مالي مقدم للبنك كضمان

7-2 قرار منح القرض :

بعد دراسة ملف القرض سيتخرج رخصة الإلتزام (autorisation d'engagement) (ST 124) يتحدد فيها أنواع القروض المقدمة ، مبالغها ، تاريخ الإستحقاق ، والضمانات المتفق عليها لتغطية مخاطر القرض ، حيث عددها 04 رخصات وفي محتواها (إسم ولقب الزبون ، العنوان ، مبلغ القرض ، رقم الحساب الجاري للمقرض ، تاريخ الإلتزام ، الضمانات ، تاريخ الإستحقاق ، شكل القرض ، عملية القرض...) بحيث ترسل رقم 02 إلى المديرية الجهوية بورقلة و03، 04 ترسل إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة ، ورقم 01 تبقى لدى وكالة BNA بتقرت .

مناقشة النتائج المتوصل إليها :

من خلال النتائج المتوصل إليها

- ➢ **على المستوى الكلي :**

بعد دراسة الأوزان النسبية للبنك الوطني الجزائري BNA تبين لنا أن معيار بازل يوضح شفافية أكثر في البنوك لأنه يقيس درجة مخاطر الائتمان الذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك بطريقة مرجحة الخطر وبتالي تجعل البنك يحافظ على رأس ماله في حدود دنيا ولذلك فإن نجاح البنك الوطني الجزائري بالإحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساسا على مدى نجاحه في تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية ، فالتعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية يعد عنصرا أساسيا في نجاح إدارة المخاطر البنكية ، بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة ، مما يعزز من دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية والمالية كما أن البنك المركزي بإمكانه تصنيف البنوك وفق مستويات تعرضها للمخاطر وأنها أكثر أو اقل مخاطرة .

إن تطبيق لجنة بازل على البنوك الجزائرية يدل على مسايرة البنوك الجزائرية للمعايير الدولية التي جائت بها كل لجنة بازل I وبازل II من خلال الإلتزام بمتطلبات والتوصيات المقترحة من اللجنة، لاعتماد إدارة مخاطر سليمة، يمكننا من معالجة أفضل لشتى أنواع المخاطر التي يتعرض لها، رغم صعوبات التطبيق المحيطة بالإطار الثاني لمقررات اللجنة (وهي أصلا غير مجبرة في إتباع معايير اللجنة ،إذ تشكل ضرورة حتمية نتيجة السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي) .

فالبنوك الجزائرية تستخدم معايير بازل على المستوى الكلي للبنك ولا يتم تطبيق هذه المعايير في كل فرع وبما أن الدراسة التطبيقية كانت على مستوى فرع البنك الوطني الجزائري BNA وهذا يدل على أن البنوك الجزائرية مازالت بعيدة عن تطبيق المعايير الدولية على مستوى الفروع ولم تساير بعد التطورات الدولية .

- **على المستوى الجزئي :**

إن البنوك الجزائرية بشروطها الحالية المفروضة على ملفات القروض خاصة ما تعلق منها بالضمانات، لا تساعد على إنشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية، وعلى هذا الأساس يظهر من العملية أنها تتطلب موازنة بين تحقيق العوائد والتقليل من حجم المخاطر وبالتالي وحدها إدارة المخاطر التي تمكن البنك من تحقيق هذا الهدف وفق ما هو مسطر ومن خلال الدراسة التطبيقية نجد أن البنك يعتمد على الضمانات وهذا لعدم الوقوع في خطر عدم السداد وبالتالي ، فالعملية الإقراضية بطبيعتها تكتنفها عدة مخاطر منها عدم قدرة الزبون على تسديد ديونه، فالبنك حريص جدا على إسترجاع ما أقرضه لذلك يستعين البنك بطرق لتقييم هذه المخاطر عن طريق التحليل المالي ، بالإضافة إلى الضمانات لتكون كتعويض مناسب له في حالة عدم استرجاع مستحقاته ، ويعتمد في تحليل الخطر على طرق كمية ونوعية، تتمثل الطرق الكمية في دراسة النسب المالية المتعلقة بالإستغلال والمتعلقة بالإستثمار بالتركيز على الهيكل المالي ليتم تقدير تطوره إضافة إلى تطور النشاط ومن ثم إلى تقييم المردودية .

المطلب الثاني : إختبار صحة الفرضيات

وعليه حاولنا من خلال هذا الموضوع معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي لتسيير القروض والتطرق إلى أهم النسب المالية التي تستخدمها لتقييم هذا المخطر ،وكذلك إسقاط التعليمة المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر؛ حيث تم معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي،وأدوات الإحصاء

EXCEL2007 ، ومن خلال ماتم عرضه في سياق الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم إختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي وضعت كإجابة مؤقتة ، كما يلي :

1 - تساير البنوك الجزائرية المعايير الدولية (اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II).

من خلال دراستنا التحليلية تبين لنا أن البنوك الجزائرية تساير المعايير الدولية ، حيث أصبح النظام المصرفي الجزائري ملزما على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي والقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية .

تفرض لجنة بازل للرقابة المصرفية على بنك الجزائر إتباع سياسة صارمة و واضحة المعالم في إطار مهامه الإشرافية و الرقابية على متعاملي الجهاز المصرفي الوطني، و يمكن لهذه السياسة أن تشمل في مجملها على وظيفتين، أما الأولى فتخص إجراء مراقبة احترازية على مستوى جزئي، و الثانية على مستوى كلي. و تهدف المراقبة الاحترازية على مستوى جزئي إلى ضمان التزام البنوك و المؤسسات داخل المنظومة المصرفية بالقواعد الاحترازية المحددة من طرف بنك الجزائر و هي قواعد مستوحاة من لجنة بازل الأولى، أما الرقابة الاحترازية على المستوى الكلي فهي تتمثل في جميع النشاطات التي تمكن من متابعة الخطر النظامي بشكل محدد، و يمكن الحد من تأثير حدوثه على تطور الاقتصاد الكلي للبلد .

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14م ، إلا أنه يتميز بالتعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيقه كما لأنه لم يتم تطبيقها إلا في ثلاثة بنوك عمومية ،وهذا ما يثبت الفرضية .

2 - تقيس البنوك الجزائرية مخاطرها الائتمانية وفق أساليب بسيطة.

تقيس البنوك الجزائرية مخاطرها الائتمانية من خلال الكشوفات المالية في دراسة الجدوى المالية والتي هي في معزل عن المعايير المحاسبية والدولية ، وبتالي إثبات الفرضية .

3 ـ تتخذ البنوك الجزائرية قرار منح الائتمان على أساس الوضعية المالية للعميل.

إن تقييم المؤسسة التي تود الحصول على قرض بنكي من وجهة نظر البنك يتطلب حصول الأخير على معلومات دقيقة يتمكن من تحديد الحاجيات التمويلية الفعلية لها، وما توصلنا إليه من خلال الدراسة التطبيقية، أن مصادر الإستعلام التي يعتمد عليها البنك في عملية تقييمه للمؤسسة المقترضة، تكون داخلية ، بمعنى أنها تتوقف أساسا على مختلف الوثائق التي توفرها المؤسسة عند إعدادها لملف القرض، أما مصادر الاستعلام الخارجية فهو لا يعتمد عليها لعدم توفرها من الأساس ، كما أن دراسة ملف

القرض تقوم أساسا على التحليل المالي والاعتماد على نسب مالية محددة، فالتحليل المالي بواسطة النسب له أهمية كبرى في إعطاء البنك رؤية واضحة عن ماضي المؤسسة، حاضرها، ومستقبلها ، فمن خلال ما سبق يمكن القول أن الفرضية الثالثة محققة .

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا ، وكان الهدف منه تطبيق ماتوصل له في الجانب النظري وإختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي ، وإختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها .

بعد قيامنا بتقييم مخاطر الائتمان على المستوى الكلي للبنك وذلك بإسقاط التعليمة 94/74 المتعلقة بتسيير قواعد الحيطة والحذر ومن النتائج المتوصل لها أن البنوك الجزائرية تضمنت قواعد الحذر المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، نظاما خاصا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر، سواء بالنسة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية ، وذلك بإدراج معاملات ترجيح المخاطر؛ أما على المستوى الجزئي فقمنا بدراسة ملف لمؤسسة صناعة البلاستيك في إحدى الوكالات البنكية (فرع تقرت) ، وذلك بإستخدام نسب التحليل المالي من أجل التقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك .

الخاتمة

النتائج المتوصل إليها :

من خلال الفصلين السابقين توصلنا إلى النتائج التالية :

1- يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها، فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الائتمان بالاهتمام الأول من قبل المصارف والسلطات الرقابية، وهو ماكان محور الاتفاق الأول للجنة بازل في عام 1988 حول كفاية رأس المال ، هذا الاتفاق أعطى توجيهات للبنوك والمراقبين خاصة بتقدير وقياس القروض لكشف مخاطر الائتمان .

2- اتفاقية بازل تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1991 وذلك كما نصت عليه التعليمة 94/74، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992 ، كما أن لجنة بازل منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها ، بينما منح الأمر السابق للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق ذلك المعيار ، وذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر ، بينما لم تطبق البنوك المؤسسات المالية في النظام المصرفي الجزائري بعد معايير ومتطلبات اتفاقية بازل II كاملة ، ولذلك يتوجب على المنظومة المصرفية الاستعداد أكثر وحث البنوك على توفير النظم والإجراءات الكفيلة بتطويرها ومواكبتها للتطورات الحديثة ومقررات اللجنة والتحوط من مختلف المخاطر التي تواجه العمل المصرفي

3 - تعتمد البنوك في عملية منح الائتمان على الضمانات العينية والمالية كأداة حماية لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عند منح الائتمان ،وبالتالي عملية إنتقاء الضمانات الكافية مهمة للتقليل من آثار مخاطر القرض، لكن على البنك عدم المغالاة في طلب الكثير منها، بل عليها إحتراف التسيير الوقائي كالالتزام بتوصيات لجنة بازل ومتابعة صارمة للقروض ونظام معلوماتية دقيق ينبأ بحالات بتعثر القروض مبكرا وتبني إستراتجية واضحة اتجاه المخاطر الائتمانية .

التوصيات

وفي الأخير فإننا نرى بأن نوصي بمجموعة من النقاط التي نعتقد أنها جوهر نجاح إدارة المخاطر البنكية بكل أنواعها في البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى بالدرجة الثانية، والتي نوجزها فيما يلي:

1- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن المصارف المركزية للدول النامية من ممارسة دورها الرقابي بشكل فعال وتساعد على الأخذ بمؤشرات الحيطة الكلية والجزئية ومختلف المؤشرات الأخرى.

2 - ضرورة الامتثال للتعليمة 74- 94 الخاصة بتحليل مخاطر القروض ؛

3- العمل على التطبيق التدريجي لمقررات لجنة بازل I وبازلII ؛

4- انجاز مشروع SYSTEME D'INFORMATION FINANCIERE (SIF) ويتمثل في شبكة الإعلام الآلي تربط بين البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة ، يكون هذا النظام شبيه بالنظام الفرنسي

5- نظام الإنذار المبكر للحماية من المخاطر الائتمانية؛

6 - تحسين المسك المحاسبي وإعداد القوائم المالية وفي الوقت المحدد وضرورة أن تكون قواعد الإعداد تتماشي مع معايير المحاسبة الدولية ، والعمل كذلك على تطبيق تعليمة البنك المركزي فيما يخص المخطط المحاسبي البنكي الجديد ؛

7 - ضرورة وجود مؤسسة مختصة في تقييم المخاطر البنكية والتامين عليها ؛

8 - تطوير تقنيات المعلومات في المصارف، بحيث تساهم في تحديد مستوى مخاطر الائتمان في البنوك؛

9 - يجب أن تحرص البنوك الجزائرية على وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان.

أفاق البحث :

على الرغم من أن هذا البحث لم يحط بكل الجوانب المتعلقة بمخاطر الائتمان وكيفية تقييمها على مستوى البنوك الجزائرية ولم يحاول تقديم الحلول لمواجهة هذه المشاكل ، مما يفتح آفاقا جديدة لدراسات ميدانية أخرى تساهم في إثراء معارفنا التي لم نتمكن بالإلمام بها في البحث .

تقترح الباحثة في ضوء الدراسة والنتائج التي توصلت إليها الدراسات التالية :

1 - تحليل المخاطر الائتمانية لتقييم جدوى القروض؛

2 - محاولة تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية على البنوك الجزائرية؛

3 - الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية وفق بازل II .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ ـ الكتب:

1 . أسامة عبد الخالق الأنصاري ، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية** ، جامعة القاهرة .

2 - الطاهر الأطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطلوبات الجامعية ، الجزائر بن عكنون، 2003م .

3 . حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة (1) ، الأردن 2002 .

4 - طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية الإسكندرية ،1999الجزء الثاني.

5 . شاكر قزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000) .

6 . مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية** . دار النشر للطباعة والنشر ، تاريخ النشر 2001 .

7 . محمد صالح الحناوي ، عبد السلام عبد الفتاح . **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**،الدار الجامعية مصر 2000.

8 . منير إبراهيم الهندي ، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1999.

9 . عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها ، الطبعة الأولى 2000 ، دار المعرفة الجامعية .

10 - لعراف فائزة **ـ مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008)**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة . الجزائر،دار الجامعة الجديدة ، طبعة 2013 .

11 . عبد الخالق الأنصاري أسامة ، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية** ، جامعة القاهرة.

ب ـ الرسائل والأطروحات العلمية :

1 . أبومحيميد موسى عمر مبارك . **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 1429هـ . 2008م .

2 ـ أنجرو إيمان ، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض . (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)** ،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بإختصاص المحاسبة ،جامعة تشرين . كلية الإقتصاد . قسم المحاسبة ، 2007/2006م ـ 1427هـ .

3 . بريش عبد القادر،**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 . 2006 .

4 . بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري عادل ،**مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية** ، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد الإسلامي ، المملكة العربية ،2005م .

5 . بن شنة فاطمة ،**إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**، 2009/2008، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير .

6 . حفيان جهاد . **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية . دراسة إستبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية ،2011 – 2012م .

7 . حمني حورية ، مذكرة ماجستير **حول آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها** ، حالة الجزائر حالة الإخوة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية (2005 ـ 2006) .

8 . ذيب حسين ، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان . دراسة حالة : البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة** . مذكرة ماجستير غير منشورة ، إقتصاد وتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011 .

9 . زيدان شحادة العلاونة رانية ، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"حالة الأردن"، بكالوريوس شريعة ودراسات إسلامية جامعة مؤتة 1997**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك/ الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك .

10 - سيف هشام صباح الفخري ، **الائتمان المصرفي ودورالتوسع الائتماني في الأزمات المصرفية** ، مذكرة ماجستير العلوم المالية والمصرفية . جامعة حلب، كلية الاقتصاد ، 2009م .

سعاد بن طرية ، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية** . دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة وكالاتها (ورقلة ـ تقرت) 2007 ـ2009 .

11 . علي أبو كمال ميرفت ،**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية** . غزة ، كلية التجارة، قدمت هذه الرسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال 1428هـ . 2007م .

12 . قاسيمي آسيا ، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير ، فرع . مالية مؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة بمورداس، 2008 ـ 2009 م .

13 . محمد سالم أبو قعنونة شرين . **إدراة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة . جامعة عمان البلقاء التطبيقية**، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله . ذو الحجة /1427هـ . الموافق: كانون الأول / 2006م.

14 . محي الذين كلاب ميساء . **دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين،** الجامعة الإسلامية . غزة، كلية التجارة، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال،1428هـ . 2007م .

ج ـ المجلات والدوريات :

1 . بوراس أحمد ، عياش زوبير ـ **الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية** . مجلة العلوم الإنسانية . العدد 30 . ديسمبر 2008،المجلد ب، ص.ص.215 .237 .

2 . بوحيضر رقية ، لعرابة مولود . **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II،** مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي،م23 ع2، (2010م/1431 هـ) .

3 . حبار عبد الرزاق . **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي . حالة دول شمال إفريقيا،** جامعة الشلف . الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد السابع .

4 . نظير محمود سعد مها ، **تحديث القطاع المصري في ظل بازل III وبازل II (دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجاري)،** أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري 2012 .

5 . يحي أحمد الحجازي وفاء ، **المحاسبة عن القروض والائتمان ، كلية التجارة** . جامعة بنها ، مركز التعليم المفتوح ـ برنامج محاسبة البنوك والبورصات ،رقم 142.

د . المؤتمرات والملتقيات:

1 . بريش عبد القادر ، حبار عبد الرزاق . سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات . دراسة حالة الجزائر والدول النامية، الملتقى الدولي: **تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية .**

2 . بلعجوز حسين. غزي محمد العربي ، **دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي** ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

3 ـ زرقون محمد ، طيبي حمزة ـ **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازلII** ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر.

4 . طيبة عبد العزيز ، مرايمي محمد :**بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية،** الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام 11 ـ 12 مارس 2008،

5 . سليمان ناصر ـ **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل،** ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أيام 14ـ 15ديسمبر، 2004 .

6 محمد عمر شابرا ، طارق الله خان ،**الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية . ورقة مناسبات رقم 3، جدة المملكة العربية السعودية** 1421 هـ . (2000 م) .

هـ ـ التقارير:

1 . إبراهيم الكراسنة . **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**،أبو ظبي مارس ،2006 ، معهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي .

2 . حسين الخزرجي سميرة ، **إدارة المخاطر المصرفية وإتفاق بازل II** ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،شباط 2013 .

3 ـ صالح رجب حماد ، مدير دائرة الامتثال ، **أثر المخاطر (التشغيليـــة) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي،بنك الأردن** ، مقدم إلى المؤتمر العالمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة .

4 ـ طارق الله خان حبيب أحمد، ورقة مناسبات رقم 5 ، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر جدة 1424، رقم الإيداع 3672/1424 ، ردمك x ـ141 ـ 32 ـ 9960جدة ـ المملكة العربية السعودية ، 2003م .

و . مواقع إلكترونية :

1 - www.clubnada.jeeran.com.

2 - http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/05/blog-post_5419.html

3 - http://www.shbab1.com/2minutes.htm.

و . المذكرات باللغة الفرنسية :

Altman Edward**, Financial Ratios Discriminant analysis and the prediction of corporate Bankruptcy** Journal of finance، 1968

ي . الكتب باللغة الفرنسية :

1 - Joel Bessis, **Risk Management in Banking** , John Wiley & Sons Ltd, 1998 .

2- Catherine VE'RET Richard MEKOUAR Fonction **: Risk manager**,Dunod, Paris,2005 .

الملاحق

الملحق: رقم 1 ميزانية 2005

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	43 599 059 232,71
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	134 568 754 927,12
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	18 645 619 160,00
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	290 999 970 725,61
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	27 726 393 000,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	285 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 452 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	285 704 092,60
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	5 966 498 279,84
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	942 569 168,90
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 698 946 170,55
TOTAL ACTIF	609 067 252 063,23

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	21 787 351 053,60
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	436 728 497 775,85
- COMPTES D'EPARGNE	198 775 396 845,20
- AUTRES DETTES	237 953 100 930,65
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	1 641 094 233,08
6)- COMPTES DE REGULARISATION	94 020 856 114,11
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 541 203 099,91
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	13 991 155 332,60
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	3 051 497 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	0,00
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	2 954 835 846,20
TOTAL PASSIF	609 067 252 063,23

Tableau des Comptes de Résultats — Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		26 115 524 206,27
60- Charges bancaires	4 589 672 910,42	
80- Marge bancaire		**21 525 851 295,85**
80- Marge bancaire		21 525 851 295,85
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		24 034 508,64
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61-Mat.& Fournitures consommés	148 651 131,34	
62- Services	841 551 225,11	
63- Frais de personnel	2 783 966 060,07	
64- Impôts & Taxes	544 916 296,41	
66- Frais divers	860 476 800,68	
68- Dotations amortis.& Provis	586 759 896,12	
83-Résultats d'exploitation		**15 784 335 350,76**
79- Produits hors exploitation		35 053 826 018,62
69- Charges hors exploitation	54 393 007 215,58	
84- Résultats hors exploitation		**(18 739 171 196,96)**
83- Résultats d'exploitation		15 784 335 350,76
84- Résultats hors exploitation		(18 739 171 196,96)
880- Résultat brut de l'exercice		**2 954 835 846,20**
886- Provision pour Risque de crédit	0,00	
889- Impôt s/Les bénéfices des sociétés	0,00	
88- Résultat de l'exercice		**(2 954 835 846,20)**

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	**185 233 329 931,76**
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 657 744 565,55
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	12 325 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	41 501 767 528,99
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	117 748 724 656,49
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	**104 861 309 443,08**
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	104 861 309 443,08
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

الملحق : رقم 02 ميزانية 2006

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	47 223 257 565,52
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	89 387 739 202,21
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	86 454 238 325,27
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	353 344 545 798,72
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	37 995 652 400,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	285 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 852 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	306 276 815,44
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	7 077 387 015,78
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	389 569 566,70
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 675 118 865,48
TOTAL ACTIF	716 991 831 640,11

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	63 653 992 544,44
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	496 995 249 644,83
- COMPTES D'EPARGNE	186 000 122 170,93
- AUTRES DETTES	310 995 127 473,90
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	7 706 822 374,60
6)- COMPTES DE REGULARISATION	89 264 609 019,74
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 116 391 684,31
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 314 824 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	-2 954 835 846,20
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	4 366 788 673,37
TOTAL PASSIF	716 991 831 640,11

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		27 772 970 597,58
60- Charges bancaires	4 895 007 787,85	
80- Marge bancaire		22 877 962 809,73
80- Marge bancaire		22 877 962 809,73
73- Production de l'entreprise P/Elle-même		0,00
77- Produits divers		28 696 659,55
78- Transfert de charge d'exploitation		1 000,00
61-Mat.& Fournitures consommés	153 580 446,84	
62- Services	1 092 973 804,57	
63- Frais de personnel	2 778 126 419,22	
64- Impôts & Taxes	568 096 618,50	
66- Frais divers	723 768 361,56	
68- Dotations amortis.& Provis	610 367 922,33	
83-Résultats d'exploitation		16 979 737 806,26
79- Produits hors exploitation		6 725 688 713,13
69- Charges hors exploitation	15 756 431 208,37	
84- Résultats hors exploitation		(9 030 742 495,24)
83- Résultats d'exploitation		16 979 737 806,26
84- Résultats hors exploitation		(9 030 742 495,24)
880- Résultat brut de l'exercice		7 948 995 311,02
886- Provision pour Risque de crédit	3 000 000 000,00	
889- Impôt s/ Les bénéfices des sociétés	582 206 637,65	
88- Résultat de l'exercice		4 366 788 673,37

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	196 993 309 901,63
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 706 953 042,48
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	13 321 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	58 104 606 830,66
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	110 860 856 447,74
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	127 424 502 913,79
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	127 424 502 913,79
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

ACTIF

Unité : DA

- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	55 395 161 637,04
- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	87 861 105 373,53
- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	156 617 785 702,45
- CREANCES SUR LA CLIENTELE	451 043 110 887,31
- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	34 570 081 081,00
- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	440 339,50
- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 668 901 819,33
- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
- LOCATION SIMPLE	0,00
- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	335 110 679,74
- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	21 067 345 264,23
- AUTRES ACTIONS	0,00
- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
- AUTRES ACTIFS	341 253 932,53
- COMPTES DE REGULARISATION	113 022 434 113,03
TOTAL ACTIF	922 922 630 719,67

PASSIF

Unité : DA

- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	142 077 411 033,58
- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	595 593 939 411,84
+ COMPTES D'EPARGNE	195 040 192 415,13
+ AUTRES DETTES	400 553 746 996,71
- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
- AUTRES PASSIFS	5 589 606 359,95
- COMPTES DE REGULARISATION	101 577 558 379,16
- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	3 256 852 684,31
- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 507 639 265,32
- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
- RESERVES	8 026 164 176,40
- ECART DE REEVALUATION	13 590 105 762,20
- REPORT A NOUVEAU	-2 954 835 846,20
- RESULTAT DE L'EXERCICE	6 789 576 391,12
TOTAL PASSIF	922 922 630 719,67

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		32 541 595 415,14
60- Charges bancaires	5 429 731 078,83	
60- Marge bancaire		**27 111 864 336,31**
80- Marge bancaire		27 111 864 336,31
73- Production de l'entreprise P/elle -même		0,00
77- Produits divers		61 808 902,15
78- Transfert de charge d'exploitation		1 766,00
61-Mat.& Fournitures consommés	145 863 278,21	
62- Services	1 365 232 196,27	
63- Frais de personnel	2 885 086 552,02	
64- Impôts & Taxes	657 497 467,83	
66- Frais divers	1 286 245 375,79	
68- Dotations amortis.& Provis	753 831 919,48	
83-Résultat d'exploitation		**20 083 918 214,86**
79- Produits hors exploitation		8 265 863 195,36
69- Charges hors exploitation	19 136 673 060,10	
84- Résultat hors exploitationion		**(10 870 809 864,74)**
83- Résultat d'exploitation		20 083 918 214,86
84- Résultat hors exploitation		(10 870 809 864,74)
880- Résultat brut de l'exercice		**9 213 108 350,12**
886- Provision pour risque de crédit	0,00	
889- Impôts / Les bénéfices des sociétés	2 423 531 959,00	
88- Résultat de l'exercice		**6 789 576 391,12**

Hors Bilan

Unité : DA

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	**420 714 196 381,17**
- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 644 580 259,99
- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	10 359 293 180,79
- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	253 591 994 275,30
- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	142 118 318 665,13
- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	**202 273 734 948,66**
- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	202 273 734 948,66
- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale des Actionnaires.

الملحق: رقم 04 ميزانية 2008

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	63 076 457 283,92
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	58 654 726 794,19
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	258 864 257 894,60
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	569 395 193 916,00
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	33 670 278 615,25
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	481 818,01
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 084 482 462,87
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	336 516 650,44
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	21 104 347 554,26
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	347 356 455,45
16)- COMPTES DE REGULARISATION	110 754 431 372,17
TOTAL ACTIF	1 119 288 530 817,16

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	217 020 615 767,26
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	697 546 990 400,69
- COMPTES D'EPARGNE	224 120 076 211,18
- AUTRES DETTES	473 426 914 189,51
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	5 630 960 797,10
6)- COMPTES DE REGULARISATION	82 958 331 155,53
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	3 287 307 244,31
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 951 680 896,28
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	41 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	8 026 164 176,40
15)- ECART DE REEVALUATION	13 590 105 762,20
16)- REPORT A NOUVEAU	3 834 740 544,92
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	10 573 020 970,48
TOTAL PASSIF	1 119 288 530 817,16

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		44 164 730 906,46
60- Charges bancaires	7 872 123 401,60	
80- Marge bancaire		36 292 607 504,86
80- Marge bancaire		36 292 607 504,86
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		14 481 620,40
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61-Mat.& Fournitures consommés	144 291 563,02	
62- Services	1 451 539 943,69	
63- Frais de personnel	3 802 191 351,00	
64- Impôts & Taxes	943 031 870,06	
66- Frais divers	1 359 291 912,66	
68- Dotations amortis.& Provis	812 575 592,23	
83-Résultat d'exploitation		27 794 166 892,60
79- Produits hors exploitation		2 431 961 633,16
69- Charges hors exploitation	15 933 265 295,83	
84- Résultat hors exploitationion		(13 501 303 662,67)
83- Résultat d'exploitation		27 794 166 892,60
84- Résultat hors exploitation		(13 501 303 662,67)
880- Résultat brut de l'exercice		14 292 863 229,93
886- Provision pour risque de crédit	0,00	
889- Impôts / Les bénéfices des sociétés	3 719 842 259,45	
88- Résultat de l'exercice		10 573 020 970,48

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	1 033 303 131 880,62
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 161 438 696,38
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	9 623 483 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	264 535 495 795,61
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	745 982 714 207,88
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	314 044 824 059,72
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	314 044 824 059,72
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale des Actionnaires.

الملحق: رقم 05 ميزانية 2009

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2010	Montant 31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	265 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

الملحق: رقم 06 ميزانية 2010

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31/12/2010	Montant 31/12/2009
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les institutions Financières	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL PASSIF		1 421 685 356	1 260 737 875

الملحق: رقم 07 ميزانية 2011

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2011

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2011	Montant 31 12 2010
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux etTrésor Public	2-1	105 819 069	121 610 230
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	237 489 545	4 119 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	157 023 856	111 800 873
5	Créances sur la Clientèle	2-5	900 468 993	747 180 357
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	255 299 287
7	Impôts courants- Actif	2-7	11 683 300	9 377 985
8	Impôts différés- Actif	2-7	476 378	437 637
9	Autres actifs	2-8	50 798 891	39 521 062
10	Comptes de régularisation	2-9	112 332 912	102 860 996
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 404 622	6 571 382
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 677 460	22 494 631
14	Immobilisations incorporelles	2-12	455 141	411 619
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 620 662 782	1 421 685 356

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2011

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31 12 11	Montant 31/12/2010
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les institutions Financières	2-13	251 912 303	290 560 461
3	Dettes envers la clientèle	2-14	975 836 938	738 292 584
4	Dettes représentées par des titres	2-15	16 506 818	19 237 930
5	Impôt courant -Passif	2-16	11 382 862	12 981 444
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	67 037 836	43 414 989
8	Comptes de régularisation	2-19	82 321 721	126 175 661
9	Provisions pour risques et charges	2-20	3 711 700	7 091 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	ProvisionsPour risques Bancaires Généraux	2-21	42 034 337	42 859 591
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	65 647 403	24 839 732
16	Ecart d'évaluation		227 773	
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau Report à nouveau Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "	2-25	-661 676	13 746 086 14 407 762 -661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	34 819 139	32 599 909
	TOTAL PASSIF		1 620 662 782	1 421 685 356

الملحق : رقم 08 ميزانية 2012

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 096 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	29
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 85
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 30
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 99
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 31
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 30
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 37
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 65
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 73
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 62
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	33 070 561	23 012 31
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 28
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 060 079 717	1 620 662 782

En milliers de DA PASSIF	note	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 335 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	- 661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		2 060 079 717	1 620 662 782

Article 12 : La présente instruction entre en application à la date de sa signature.

INSTRUCTION N° 74-94 DU 29 NOVEMBRE 1994 RELATIVE A LA FIXATION DES REGLES PRUDENTIELLES DE GESTION DES BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS

I - OBJET

Article 1 : La présente instruction a pour objet la mise à jour des dispositions de l'instruction n° 34-91 du 14 novembre 1991 et de son additif n° 1 du 26 Octobre 1992 en application du règlement n° 91-09 du 14 Août 1991 modifié et complété fixant les règles prudentielles de gestion des Banques et Etablissements Financiers.

II - LA DIVISION ET LA COUVERTURE DES RISQUES

Article 2 : Au titre des points a et b de l'article 2 du règlement n° 91-09 du 14 Août 1991 modifié et complété susvisé, les Banques et Etablissements Financiers doivent veiller à tout moment à ce que :

- le montant des risques encourus sur un même bénéficiaire n'excède pas les taux suivants du montant de leurs fonds propres nets :

* 40 % à compter du 1er Janvier 1992

* 30 % à compter du 1er Janvier 1993

* 25 % à compter du 1er Janvier 1995

Tout dépassement des taux sus-indiqués doit être suivi immédiatement par la constitution d'une couverture de risques représentant le double des taux indiqués à l'article 3 ci-après :

- le montant total des risques encourus sur les bénéficiaires dont les risques dépassent pour chacun d'entre eux 15 % des fonds propres nets desdits Banques ou Etablissements Financiers n'excède pas dix fois ces fonds propres nets.

Les bénéficiaires appartenant au même groupe ou liés à un groupe (filiales à 100% ou entreprises dans lesquelles la maison mère détient une minorité de blocage ou encore une participation significative au capital) doivent être considérés comme un seul et même bénéficiaire pour l'application des ratios tels que définis au premier alinéa du présent article.

Sont également considérées comme un même bénéficiaire, assujetties aux dispositions du présent article, les personnes morales ou physiques lorsqu'elles :

- sont soumises à une direction de fait commune

- et ou entretiennent des relations prépondérantes

A titre transitoire et jusqu'au 1er Janvier 1995, ces deux ratios de division des risques ne sont pas applicables aux entreprises déstructurées non encore autonomes.

Article 3 : Au titre du point e de l'article 2 du règlement n° 91-09 du 14 août 1991 modifié et complété susvisé, et conformément à l'article 4 du règlement n° 90-01 du 4 Juillet 1990 modifié et complété, relatif au capital minimum des Banques et Etablissements Financiers, ces derniers sont tenus dans les conditions prévues dans la présente instruction de respecter en permanence un ratio de solvabilité en tant que rapport entre le montant de leurs fonds propres nets et celui de l'ensemble des risques de crédit qu'ils encourent du fait de leurs opérations, au moins égal à 8 %.

A titre transitoire, et en application de l'article 6 du règlement n° 90-01 susvisé, les Banques et Etablissements Financiers en activité à la date de promulgation de la Loi n ° 90-10 du 14 Avril 1990 doivent faire en sorte que ce rapport soit au moins :

- 4 % à compter de fin Juin 1995

- 5 % à compter de fin Décembre 1996

- 6 % à compter de fin Décembre 1997

- 7 % à compter de fin Décembre 1998

- 8 % à compter de fin Décembre 1999

Article 4 : Les fonds propres sont constitués par :

- les fonds propres de base définis à l'article 5 ci-dessous

- les fonds propres complémentaires définis aux articles 6 et 7 ci-dessous

Article 5 : Par fonds propres de base, il faut entendre

- le capital social

- les réserves autres que réserves de réévaluation

- le report à nouveau lorsqu'il est créditeur

- le résultat du dernier exercice clos dans l'attente de son affectation, diminué de la distribution de dividendes à prévoir

- les provisions pour risques bancaires généraux définis à l'article 17 de la présente instruction pour les créances courantes

Les fonds propres de base peuvent comprendre le bénéfice arrêté à des dates intermédiaires à condition :

الملحق: رقم 10 رخصة الالتزام

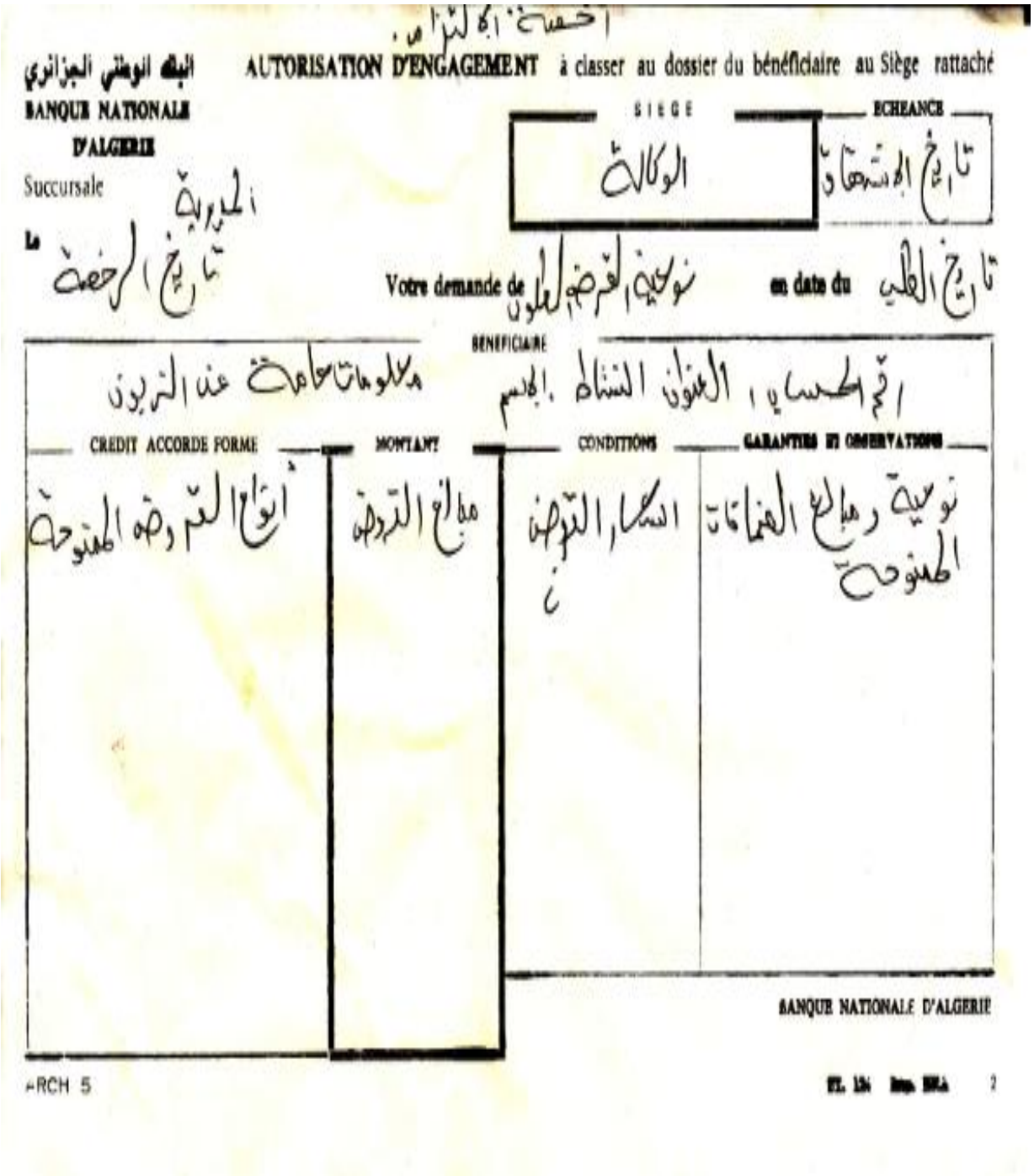

رخصة الالتزام

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Succursale الحيروية

AUTORISATION D'ENGAGEMENT à classer au dossier du bénéficiaire au Siège rattaché

SIEGE: الوكالة
ECHEANCE: تاريخ الاستحقاق

Votre demande de نوعية القرض الممنوح en date du تاريخ الطلب

BENEFICIAIRE: رقم الحساب، العنوان الشامل، الاسم

معلومات خاصة عن الزبون

CREDIT ACCORDE FORME	MONTANT	CONDITIONS	GARANTIES ET OBSERVATIONS
أنواع القروض الممنوحة	مبالغ القروض	الشروط	نوعية ومبالغ الضمانات الممنوحة

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ARCH 5

الملحق : رقم 11 وثيقة إتخاذ القرار

ب و ج
BANQUE NATIONALE
D'ALGERIE

Succursale

Date de l'Entrée en Relations
Date de la Demande Initiale
Siège

DESTINATAIRE

COMPTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONTRACTES
LE ..... PAR .....
PREMIERE DEMANDE OU RENOUVELLEMENT

Nom ou raison sociale et forme de la Société et capital Activité professionnelle Domicile N° d'immatriculation ou RC	N° DU COMPTE INDICE D'ACTIVITE MATRICULE SCAR

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au .....
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	

INTERETS	ESCOMTE	COMMISSIONS
Tarif N° Intérêts Créditeurs Intérêts Débiteurs	Taux d'escompte	— sur Avals — sur Cautions

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou Désignation des Titres	COURS	MONTANT

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES CADASTX	DATES DES RELEVES HYPOTH.	ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE

ARCH. 5 ST 219 - Imp. BNA

BILAN (en milliers de dinars)

	19	19	19
Fonds (Social			
(Personnel			
Réserves			
Résultats reportés			
Actif net			
Résultats nets de l'exercice (+) ou (-)			
Emprunts bancaires à terme			
Autres emprunts à terme			
C/C associés bloqués			
Ressources permanentes			
Investissements			
Investis. Hors exploitation			
Val. temp. immob. (V.T.I.)			
Amortissements			
Immobilisations nettes			
Fonds de roulement			
Stocks			
Réalisable			
Disponible			
Exigible à vue dont			
C/C associés			
et passif prévilégie			
Besoin en Fonds de roulement			
Capacité d'autofinancement			
Actif hors bilan			
Actif fictif non amorti.			

Avis du responsable des engagements

Autres banques et crédits accordés

RATIOS

Dettes / Fds prop.	F.R. / S+R	C.A. / Stocks
Dis+R+S / Dettes à CT	Résultats / CA	Résultats / Fds prop.

SCAR au .....

Crédits bancaires	Total autor.	Total Util.	Nos autor.	Notre %
Par caisse				
Par escpte				
Par OCD				
Par Aval. - Caut.				
Par CMT				

	19	19	19
Chiffre d'Affaires			
Notre part			

Mouvements (mob. exclues)	cpte	Escompte	% imp.
Semestre			
Semestre précédent			

Cautions	Surface	Date

Contentieux	Garanties	fiscal
en règle oui - non	en règle oui - non	en règle oui - non

Décision du directeur de la succursale

الفهرس

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات والرموز	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	01
تمهيد	02
المبحث الأول : الأدبيات النظرية . الإطار المفاهيمي	03
المطلب الأول: خطوات الائتمان المصرفي	03
الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي	03
الفرع الثاني : معايير منح الائتمان	04
I.نموذج المعايير الائتمانية 5 C' s	04
II. نموذج المعايير الائتمانية 5P's	05
III. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة PRIS	06
الفرع الثالث: خصائص القرار المثالي للائتمان.	07
المطلب الثاني: طبيعة مخاطر الائتمان المصرفي	08
الفرع الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي	08
الفرع الثاني: إدارة المخاطر بالبنوك	09
الفرع الثالث: تقييم المخاطر	09
المطلب الأول : قياس المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل	10
الفرع الأول : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية	10
I.مكونات رأس المال	12
الفرع الثاني : مقترحات لجنة بازل II	13
I.الدعائم الثلاثة	14
II.أوجه الإختلاف بين بازل I وبازل II	15

الفرع الثالث : تأثير إتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري	15
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية ـ الدراسات السابقة ـ للموضوع	17
المطلب الأول : الدراسات السابقة	17
الفرع الأول : التعليق على الدراسات السابقة .	20
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	22
تمهيد	23
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	24
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة	24
الفرع الأول : إختبار مجتمع وعينة الدراسة	24
الفرع الثاني: طريقة جمع وتلخيص المعلومات	24
الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة	25
المطلب الثاني: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة	25
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ، ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	25
المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية	26
الفرع الأول : تقدير المخاطر الائتمانية وفق معايير إتفاقية بازل I في البنك الوطني الجزائري على المستوى الكلي	26
I .نظام أوزان المخاطر لترجيح الأصول بدلالة مخاطر الائتمان	28
III.قياس المخاطر الائتمانية في BNA إستنادا للتعليمة رقم 94/74 لتقييم المخاطر المحتملة	28
الفرع الثاني: تقييم المخاطر الائتمانية في إحدى الوكالات البنكية لـ BNA على المستوى الجزئي	35
المطلب الثاني : إختبار صحة الفرضيات	50
خلاصة الفصل الثاني	52
الخاتمة	54
قائمة المراجع	57
الملاحق	62
الفهرس	76